وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت

القطب الجامعي قليعة تيبازة

مذكرة تخرج

ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: ريادة أعمال و تسيير مشاريع

تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تيبازة للفترة (2016–2019)

من إعداد الطالب:

خلود بوخزة

تحت إشراف:

د. موساوي سامية

لجنة المناقشة

لجوزي سامية رئيسا

قاضي عمار مشرف

السنة الجامعية: 2022–2023

الملخص:

قدمت هذه الدراسة تقييم الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من 2016 إلى2019، حيث تطرقنا من خلالها المفاهيم المتعلقة بالأداء المالي للبنوك التجارية وطرق تقييمها، وكذا الإجابة عن الإشكالية **ما أثر السيولة والربحية على تقييم الأداء المالي في البنك محل الدراسة 2016–2019 ؟**

وتمثلت أهم نتائج الدراسة علاقة السيولة والربحية في تقييم الأداء المالي حيث رفع نسب السيولة لا يؤدي لارتفاع نسب الربحية وقد تتراجع في أغلب الحالات،ووجود علاقة عكسية بين نسبة القروض ونسب الربحية،وطردية بين نسبة الاحتياطي القانوني ونسب الربحية.

الكلمات المفتاحية:

تقييم الأداء المالي، المؤشرات المالية، التحليل المالي، نسب السيولة، مؤشرات تحقيق الربحية.

Résumé

Cette étude a présenté une évaluation de la performance financière de la Banque pour l'agriculture et le développement rural de 2016 à 2019, où nous avons discuté à travers les concepts liés à la performance financière des banques commerciales et les méthodes de leur évaluation, ainsi que la réponse à la problématique de l'impact de la liquidité et de la rentabilité sur l'évaluation de la performance financière de la banque étudiée ?

Les résultats les plus importants des études étaient la relation entre la liquidité et la rentabilité dans l'évaluation de la performance financière, car l'augmentation des ratios de liquidité ne conduit pas à des ratios de rentabilité plus élevés, et il a diminué dans la plupart des cas, et il existe une relation inverse entre le ratio de prêt et les ratios de rentabilité, et une corrélation directe entre le ratio de réserve légale et les ratios de rentabilité.

■ **Mots clés**:

Evaluation de la performance financière, les indicateur financiers, Analyse financière, rations de liquidité, Indicateurs de rentabilité.

Summary

This study presented an evaluation of the financial performance of the Bank for Agriculture and Rural Development from 2016 to 2019, where we discussed through the concepts related to the financial performance of commercial banks and methods of their evaluation, as well as the answer to the problematic of the impact of liquidity and profitability on the evaluation of financial performance in the bank under study?

The most important results of the studies were the relationship of liquidity and profitability in evaluation of financial performance, as raising liquidity ratios does not lead to higher profitability ratios, and it has declined in most cases, and there is an inverse relationship between the loan ratio and profitability ratios, and a direct correlation between the legal reserve ratio and profitability ratios.

■ **Keywords**:

financial performance evaluation, financial indicators, liquidity ratios, activity ratios, financial independence, growth ratios.

شكر وتقدير

الحمد لله عز وجل على توفيقي في إتمام هذه الدراسة

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذة الفاضلة

"موساوي سامية " التي تفضلت بالاشراف

على هذه المذكرة وتقديمها التوجيهات والنصائح العلمية لنا،كما نتقدم بالشكر والتقدير الى جميع طاقم العمل المدرسة

الوطنية العليا للمناجمنت

وفي الأخير نشكر اللجنة المشرفة

فهرس المحتويات

الملخص:

الشكر

فهرس المحتويات .....

قائمةالجداول.....

قائمة الأشكال البيانية .....

قائمةالاختصارات والرموز.....

مقدمة .....

الدراسات السابقة .....

الفصل الأول:الإيطار النظري حول الأداء المالي .....

تمهيـــــــد:.....

1. أساسيات حول تقييم الأداء المالي.....

1.1 مفاهيم حول تقييم الأداء المالي .....

1.2 عوامل المؤثرة على الأداء.....

1.3 خطوات تقييم الأداء المالي.....

2. تحليل المالي .....

2.1مفهوم التحليل المالي.....

2.2 مصادر تحليل المالي.....

2.3. مؤشرات تقييم الاداء المالي .....

2.3.1 مؤشرات تحقيق الربحية.....

2.3.2.مؤشرات قياس السيولة.....

فهرس المحتويات

خلاصة الفصل .....

الفصل الثاني:الجانب التطبيقي .....

تمهيـــــــــد: .....

1.تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... .....

2. الإطار المنهجي.....

1.2. الخطوات المنهجية..... .....

2.2 أدوات جمع البيانات..... .....

3.2 بحث وثائقي..... .....

4.2 معلومات محاسبية ومالية..... .....

5.2. أدوات تحليل البيانات..... .....

1.5.2 بيانات كمية.....

2.5.2مؤشرات تحقيق الربحية..... .....

3.5.2 مؤشرات قياس السيولة.....

3.عرض النتائج ....

1.3 تحليل الوضعية المالية بواسطة مؤشرات تحقيق الربحية .....

3.1.1 **عرض وتعليق نسبة العائد على الأصول**..... .....

.3.1.2. **عرض وتعليق نسبة العائد على حقوق الملكية**..... .....

3.1.3. **عرض وتعليق نسبة العائد على الودائع**.....

.3.1.4. عرض وتعليق نسبة هامش صافي الربح..... .....

2.3 تحليل الوضعية المالية بواسطة قياس السيولة

3.2.1**عرض وتعليق نسبة النقدية**..... .....

3.2.2**عرض وتعليق نسبة الاحتياطي القانوني**..... .....

3.2.3. **عرض وتعليق نسبة القروض**.....

3.2.4. عرض وتعليق نسبة التشغيل.....

2.3 تحليل الوضعية المالية بواسطة قياس السيولة.....

خـــــلاصةالفصـــــل:

الخاتمة:.....

قائمةالمراجع.....

الملاحق .....

قائمة الجداول

الجدول رقم 1: **نموذج الميزانية البنكية**.....15

الجدول رقم 2: نموذج حساب النتائج.....16

الجدول رقم3: نموذج جدول خارج الميزانية.....17

الجدول رقم4: مؤشرات ربحية.....39

الجدول رقم 5: مؤشرات السيولة.....39

الجدول رقم6:حساب معدل العائد على الاصول لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2016 الى 2019.....40

الجدول رقم7:حساب معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2016 الى 2019.....42

الجدول رقم8: حساب معدل العائد على الودائع لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2016 الى 2019.....43

الجدول رقم9: حساب هامش صافي الربح لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2016 الى 2019.....44

الجدول رقم10:حساب نسبة نقدية لودائع لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2016 الى 2019.....46

الجدول رقم11: حساب نسبة الاحتياطي القانوني بنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2016 الى 2019.....47

الجدول رقم12: حساب نسبة القروض لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2016 الى 2019 48

الجدول رقم13: حساب نسبة التوظيف لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2016 الى 2019.....49

الجدول رقم14: معاملات الارتباط بين نسبة سيولة و نسبة الربحية **لبنك الفلاحة و التنمية الريفية**.....**50**

قائمة الأشكال البيانية

الشكل رقم 1: يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة..... ! **Erreur**

Signet non défini.

الشكل رقم 2: خطوات تقييم الأداء المالي..... 13

لشكل رقم 3: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....33

الشكل رقم 4: الهيكل التنظيمي لوكالة 437 القليعة تيبازة.....35

الشكل رقم5: معدل العائد على الاصول **لبنك الفلاحة و التنمية الريفية للسنوات من 2016 الى 2019**.....40

الشكل رقم 6: معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2016 الى 2019 42

الشكل رقم7:معدل العائد على الودائع **لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2016 إلى 2019**.....43

الشكل رقم8: هامش صافي الربح **لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2016 إلى 2019**..... ! **Erreur**

Signet non défini.

الشكل رقم9: نسبة النقدية الودائع **لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2016 إلى .2019**.....46

الشكل رقم10:نسبة الاحتياطي القانوني بنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2016 إلى 2019.....47

الشكل رقم11: نسبة القروض **لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2016 إلى 2019**.....48

الشكل رقم 12: نسبة التوظيف **لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2016 إلى 2019**.....49

الشكل رقم 13:تطور النسبة.....50

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	التسمية بالغة الأصلية	التسمية بالعربية
BADR	Banque de l'agriculture et du développement rural	بنك الفلاحة و التنمية الريفية
ROE	Return on équité	العائد على الحقوق الملكية
ROA	Return on Asset	العائد على الأصول
PM	Profit Margain	هامش الربح
EM	Equity Multipier	معامل الرفع المالي

مقدمة

مقدمة:

قطاع البنوك يلعب دور رئيسي في دعم وتنشيط عجلة الاقتصاد الوطني وتطويره، وبما أن البنك مكان أكثر أمانا للمودعين والمستثمرين عن طريق عمليات الإيداع والاقتراض التي تعد بمثابة العمل الأساسية الذي يقدمه للعملاء والمستثمرين وهو المصدر الرئيسي لإيراداته و في نفس الوقت يعد المصدر الأول لربحيته و سيولته.

إذن من أهدفها الرئيسية هي تحقيق الربح لضمان البقاء و الاستمرارية، وذلك باستعمال التحليل المالي الذي يقوم بمعالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول علي معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات رشيدة وتقييم الأداء المالي بين الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل لأن التحليل المالي وسيلة بالغة الأهمية في عملية تقييم نتائج أداء المالي وقدرتها علي استخدام الموارد المتاحة، ولاستخراج معلومات تساعد على تقديم رؤية واضحة للوضع المالي، واتخاذ قرارات سليمة.

يبدأ المحلل المالي بعد حصوله علي البيانات المالية المناسبة والكافية لعملية التحليل المالي في تحديد أدوات التحليل المالي، سواء كانت تحليل باستخدام النسب أو تحليل مقارن أو تحليل مؤشرات مالية مناسبة لوضع خطط إستراتيجية و نجاح الوضع المالي للبنك.

قمنا بتسليط ضوء على تقييم الأداء المالي وأهم أدوات التحليل المالي بعد ما قمنا بتطبيقها ودراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

و مما سبق تتبادر مشكلة الدراسة في محاولة التعرف مدى قدرت مؤشرات المالية المعبرة عن مجالات لأداء المالي للبنوك التجارية وعليه يمكن طرح الإشكالية التالي:

- **ما أثر السيولة والربحية على تقييم الأداء المالي في البنك محل الدراسة خلال فترة 2016-2019؟**

أسئلة الدراسة: اعتمادا و للوصول لحلول للإشكالية يمكن صياغة مشكلة البحث على شكل التساؤلات الفرعية التالية :

هل تحقق البنوك التجارية أداء المالي جيد؟

كيف يتم تقييم أداء المالي في البنوك التجارية ؟

هل هناك علاقة بين السيولة والربحية ؟

ما مدى مساهمة النسبة السيولة والربحية في استمرارية وكفاءة المصرف؟

- **فرضيات البحث**: وللإجابة على تساؤلات يمكن طرح الفرضيات التالية:

  - تحقق البنوك التجارية أداء المالي جيد.
  - يساهم الاختيار الجيد لمؤشرات تقييم الأداء المالي في تقييم الكفاءة والفعالية بالنسبة لبنك.
  - لتقييم الأداء المالي نستخدم مؤشرات ونسب مالية لمعرفة الوضعية المالية للبنك.
  - نسبة السيولة ومؤشرات تحقيق الربحية من أهم أدوات تحليل المالي.
  - يوجد علاقة عكسية بين نسبة السيولة ومؤشرات الربحية.

- **أسباب اختيار الدراسة**: يرجع اختيار موضوع البحث إلى دوافع موضوعية و **الدوافع الذاتية** :

1. **الدوافع الموضوعية**:

   - أهمية دراسة قطاع البنكي.
   - لأن البنوك التجارية من أهم المؤسسات في القطاع الاقتصادي

2. **الدوافع الذاتية** :

   - الموضوع في مجال الدراسة السابقة
   - الرغبة الذاتية في دراسة الجانب المالي للبنوك التجارية و تحليل المعطيات للوصول إلى النتائج.
   - الرغبة الشخصية في الاطلاع على أداء البنوك التجارية
   - محاولة إسقاط جزء من الجانب النظري المدروس على الجانب التطبيقي.

■ أهمية الدراسة:

- القطاع البنكي من أهم القطاعات ومعرفة أداءه المالي و تقييمه يساهم في تحسين الاقتصاد.
- معرفة مستوى الأداء المالي للبنوك التجارية.

■ أهداف الدراسة:

في إطار إشكالية البحث و فرضياته تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة الأهداف أهمها :

- تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للإظهار الجانب الايجابي و معرفة نقاط ضعف و معالجتها في جانب المصرفي لحصول على قطاع بنكي سليم يساهم في تطوير الاقتصادي الوطني.
- تقييم أداء المالي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR ومقارنة أدائه خلال سنة 2016 إلى 2019.

■ صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة للبحث من طرف البنك.
- عدم توفر المصادر الكافية.

■ المتغيرات الدراسة: تتمثل متغيرات الدراسة في المتغير التابع: مؤشرات الربحية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، والمتغير التابع المستقل: مؤشرات السيولة للبنك محل الدراسة، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (1):

الشكل رقم 1 يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة

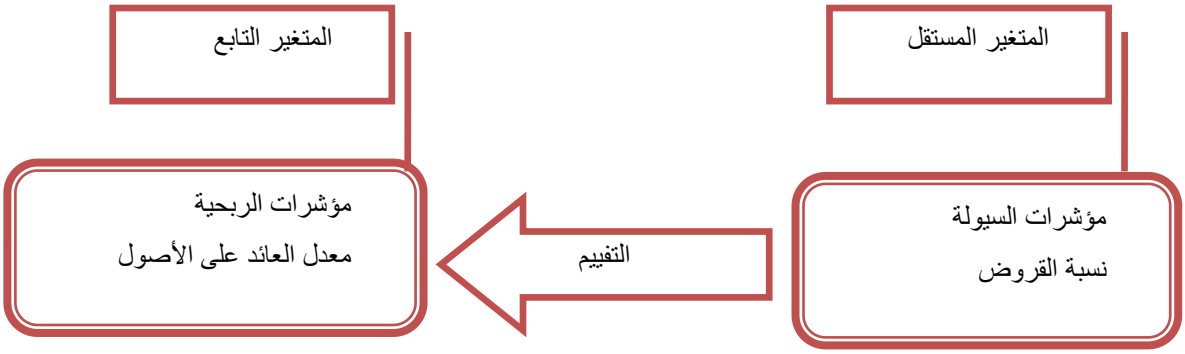

المصدر: من اعداد الطالبة

■ هيكل الدراسة

على ضوء ما سبق ومن أجل الإحاطة بمختلف تفاصيل الموضوع ومن أجل الإجابة على الإشكالية محل الدراسة،

ينقسم البحث إلى فصلين:

- الفصل الأول والذي يحمل عنوان" الإطار النظري لتقييم الأداء المالي"

1. دراسة الأدبيات النظرية و المفاهيم للموضوع وذلك من خلال مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي وخطواته، عوامل المؤثرة على الأداء.
2. مفهوم تحليل المالي ومصادره ومؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، مفهوم مؤشرات تحقيق الربحية و نسبة السيولة.
3. يتمثل في دراسات سابقة و نقاط اختلاف ونقاط التشابه.

- أما الفصل الثاني فكان بعنوان الجانب التطبيقي"تم تخصيصه لدراسة حالة بنك الفلاحة التنمية الريفية وتطبيق جانب النظري عليه

1. تعريف البنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة قليعة "تيبازة " وهيكله التنظيمي.
2. منهجية الدراسة
3. عرض وتحليل مؤشرات سيولة و الربحية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفصل الأول: الإطار النظري حول الأداء المالي

تمهيد:

يرتبط نجاح أو فشل أي بنك بالأداء عامه والأداء المالي خاصه، لذلك الإخفاق فيه يسبب ضعف الوضعية المالية للبنك، وهذا ما يعرضه للخطر ووقوع في أزمات سيولة وعجز في تحقيق أرباح، ولمعالجتها و تخطيط المالي السليم للبنك نقوم بتحليل المالي واستعمال مؤشرات و النسب المالية لتحسين مركزها المالي.

وبناءا على ما سبق سنعالج في هذا الفصل الإطار النظري حول تقييم الأداء المالي، مفهوم تحليل المالي وأهم مؤشرات السيولة والربحية، دراسة سابقة.

.

1. أساسيات حول الأداء المالي

– الأداء المالي يعتبر الدافع الأساسي لتحقيق أهداف بنوك التجارية ومدى نجاحها و كفاءتها في تحقيق وضع المالي أفضل، فما هو الأداء المالي ؟و ما هي عوامل المؤثرة على الأداء؟

1.1 مفاهيم حول تقييم الأداء المالي

1.1.1 مفهوم الأداء

- الأداء هو عملية شاملة يستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية و غيرها للوقوف على الحالة المالية للمصرف (أحمد فرح، 2020، صفحة 201)

- الأداء هو درجة تحقيق وإتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد، وهو يعكس الكيفية التي يحقق أو يشبع بها الفرد متطلبات الوظيفة وغالبا ما يحدث لبس أو تداخل بين الأداء والجهد، فالجهد يشير إلى الطاقة المبذولة، أما الأداء فيقاس على أساس النتائج المحققة (راوية، 2001، صفحة 202).

1.1.2 مفهوم الأداء مالي

- الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل؛ من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال،والملاحق، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة. وعلى هذا الأساس، فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح **(مريم و خنفري، 2017، صفحة 58)**.

1.1.3 مفهوم تقييم الأداء

-تقويم الأداء كمفهوم يعني مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة أنشطتها في مختلف الجوانب الإدارية والإنتاجية والتقنية والتسويقية والتخطيطية خلال فتره زمنية محدده ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة وبيان مدى قدراتها في تطوير كفاءة الوحدة الاقتصادية سنة بعد أخرى فضلا عن درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثيلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعرضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجا تطورا في مجال عملها (فائزة عبد الكريم،2013،ص 297).

1.1.4 مفهوم تقييم الأداء المالي

-عملية تقوم بتقديم حكم له قيمة وفائدة على إدارة الموارد المالية المتاحة لدى البنك، من أجل خدمة مختلف المتعاملين و إشباع رغباتهم، أي يعتبر بمثابة قياس للنتائج المحققة للأهداف، باستخدام تحليل المالي. (فرحات جمعة، 2000، صفحة 8)

1.2 عوامل المؤثرة على الأداء

لدى الأداء عوامل داخلية وعوامل خارجية، و فيما يلي أهم هذه العوامل:

- ✓ عوامل داخلية: و يقصد بها العوامل التي تكون داخل المؤسسة
- ☒ عدم تحديد الأهداف:

لا يستطيع أي بنك تقييم الاداءه أو إنجازه إذا لم يمتلك أهداف أو خطة إستراتجية، لغياب المعايير قياس الأداء.

☒ عدم المشاركة في الإدارة:

إن عدم مشاركة العاملين في المستويات الإدارية المختلفة في التخطيط وصنع القرارات يساهم في وجود فجوة بين القيادة الإدارية والموظفين في المستويات الدنيا, وبالتالي يؤدي إلى ضعف الشعور بالمسئولية والعمل الجماعي لتحقيق أهداف المنظمة، وهذا يؤدي إلى تدني مستوى الأداء لدى هؤلاء الموظفين لشعورهم بأنهم لم يشاركوا في وضع الأهداف المطلوب إنجازها أو في الحلول للمشاكل التي يواجهونها في الأداء, وقد يعتبرون أنفسهم مهمشين في المنظمة.

☒ الكفاءة الإدارية:

تعبر عن مدى سلطة الإدارة في تنفيذ الأهداف المحققة، القيادة و تأدية المهام إدارية الناجحة في توجيه العمال و تخطيط و التنفيذ.

عوامل خارجية: وهي العوامل المتعلقة بالسياسات الخارجية المفروضة على البنوك، مثل التشريعات المالية والنقدية من قبل الحكومة والبنك المركزي والمتعلقة بأسعار الفوائد، وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على البنوك والمتعلقة كذلك بحجم الائتمان الممنوح من قبل هذه البنوك وهي:

☒ البيئة الاقتصادية: وهي طبيعة النظام في الدولة و مدى قوتها الاقتصادية.

☒ البيئة القانونية و السياسية: و هي أوضاع السياسية للبلاد و القوانين المطبقة فيه.

☒ البيئة الاجتماعية وهي ثقافة ومستوى الوعي للأفراد، العادات والتقاليد للمجتمع (بلقاسم و جيلالي، 2017، صفحة 179).

1.3 خطوات تقييم الأداء المالي

تتم عملية تقييم الأداء المالي بعدة خطوات يوضحها الشكل التالية:

الشكل (2) خطوات تقييم الأداء المالي

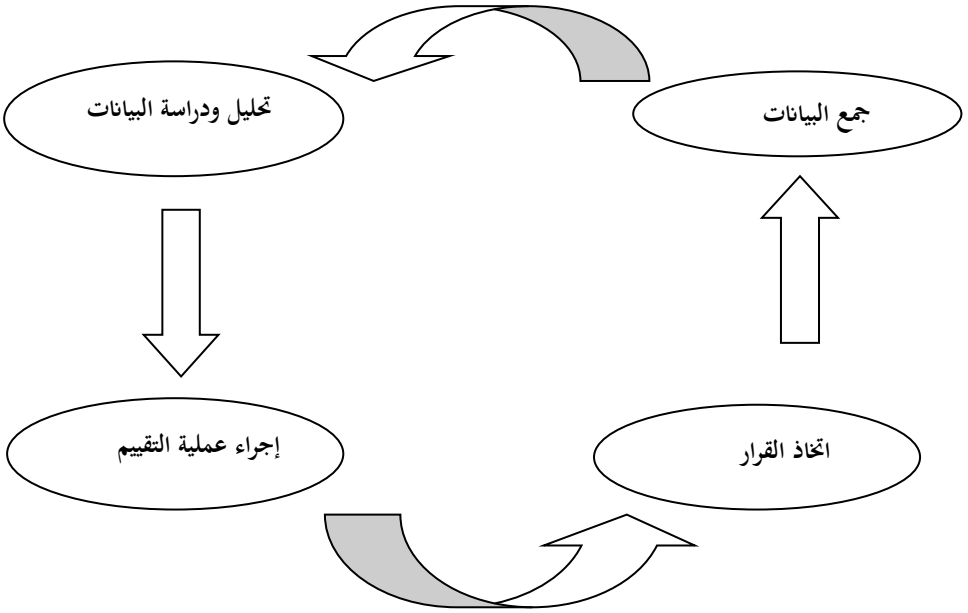

المصدر: إعداد طالبة بالاعتماد على المرجع: (محمد محمود الخطيب، 2010، ص51)، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات.

- جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية و قائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية و التقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة.
- تحليل ودراسة البيانات الإحصائية: حساب وتحليل مقاييس مختلفة من مؤشرات مثل نسب الربحية والسيولة و النشاط والمديونية.
- إجراء عملية التقييم: دراسة و تقييم النسب و المؤشرات، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروق ونقاط الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المصارف الأخرى.
- اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم: بعد التقييم والمقارنة ومعرفة نقاط الضعف نتخذ القرار وحلول ومعالجة هذه الانحرافات، ليكون البنك في نشاط مالي أحسن في المستقبل (محمد محمود ، 2010، صفحة 51).

2 تحليل المالي

2.1. مفهوم تحليل المالي:

فالتحليل المالي هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية بهد أبرز الارتباطات بين عناصرها والتغيرات التي حدثت على هذه العناصر وكذا بجم هذه التغيرات واشتقاق جملة من المؤشرات المساعدة على دراسة وضع المؤسسة وتقييم أداءها و كذلك تقديم المعلومات اللازمة لأطراف المستفيدة بغرض اتخاذ القرارات (منير، 2005، صفحة 12).

فالتحليل المالي هو " أسلوب للتعامل مع البيانات المالية المتاحة باستخدام الوسائل والأدوات والنسب المالية، لتحليل العناصر المالية الاقتصادية المحيطة بالمشروع، وتحويلها إلى معلومات وعرضها للجهات المستفيدة لغرض الاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات، ويمكن استخدامها لقياس كفاءة التنفيذ وفي متابعة الخطط وتحديد المشاكل ومعالجتها (سهام ش.، 2018، صفحة 173).

2.2 مصادر معلومات التحليل المالي:

يعتمد التحليل المالي على نوعين من المصادر الرئيسية وهي:

i. مصادر معلومات خارجية و هي المعلومات من المحيط الخارجي مثل:
   - المعلومات المتخصصة بالقطاع
   - المعلومات الاقتصادية العامة

ii. مصادر معلومات داخلية و هي البيانات المتواجد في البنك و التي تقدمها المصلحة المحاسبية مثل:

➢ **الميزانية المالية**

- تعريف الميزانية المالية:

تتضمن الميزانية لأي بنك تجاري من جانبين، الجانب الأيمن منها يمثل الموجودات (أو استخدامات أموال البنك)، والجانب الأيسر منها يمثل المطلوبات أو(مصادر أموال البنك). وتظهر مكونات الموجودات الأصول في الميزانية متسلسلة حسب سيولتها، فتظهر الأصول الأشد سيولة (أرصدة نقدية سائلة) في مقدمة الموجودات، تليها الأقل سيولة ثم الأقل وهكذا، أما مكونات المطلوبات (الخصوم) فإنها تنظم حسب كلفتها وحجمها، فتظهر الودائع في البدء فالأصول المقترضة ثم رأس المال الممتلك

(عبد القادر، 2020، صفحة 6).

الجدول 1: نموذج الميزانية البنكية

الموجودات (الاستخدمات)	المبالغ	المطلوبات (المصادر)	المبالغ

1 –الأرصدة النقدية الجاهزة		1- الودائع	xxx
نقد في الصندوق	xxx	ودائع تحت الطلب	xxx
أرصدة لدى البنك المركزي	xxx	ودائع التوفير	xxx
أرصدة لدى البنوك التجارية	xxx	ودائع لأجل	xxx
أرصدة سائلة أخرى	xxx	2- رأس المال الممتلك	
2 – محفظة الحوالات المخصومة	xxx	رأس المال المدفوع	xxx
أذونات الخزينة	xxx	الاحتياطات	xxx
الأوراق التجارية المخصومة	xxx	الأرباح المحتجزة	xxx
3 – محفظة الأوراق المالية	xxx	3- الأموال المقترضة طويلة الأجل	
سندات الحكومة	xxx	الاقتراض من سوق رأس المال	xxx
أسهم وسندات غير حكومية	xxx	4- الأموال المقترضة قصيرة الأجل	xxx
4 – قروض وسلف	xxx	الاقتراض من البنوك التجارية	xxx
قروض قصيرة الأجل	xxx	الاقتراض من البنك المركزي	xxx
قروض طويلة الأجل	xxx	5- مصادر تمويل أخرى	
مصادر تمويل أخرى سلف	xxx	التأمينات المختلفة	xxx
5 –صكوك و مسحوبات قيد التحصيل	xxx	أرصدة وصكوك مستحقة الدفع	xxx
6- العقارات و الموجودات الأخرى	xxx	حسابات دائنة	xxx
		مطلوبات أخرى	xxx
المجموع	xxx	المجموع	xxx

المصدر: إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع،الأردن،2016،ص183.

- جدول حساب النتيجة

تعريف حساب النتائج:

حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات (الإيرادات) المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة (زويتة، 2012، صفحة 245).

الجدول2:نموذج حساب النتائج

البيان	ن – 1	ن
+ فوائد و نواتج مماثلة		
-فوائد و أعباء مماثلة		
+ عمولات (نواتج)		
-عمولات (أعباء)		
-أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل/+		
- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع/+		
+ نواتج النشاطات الأخرى		
صافي الدخل المصرفي		
أعباء استغلال عامة		
- مخصصات للاهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية		
النتائج الإجمالية للاستغلال		
- مخصصات المئونات ,خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإستداد		
+ استرجاع المئونات ,خسائر القيمة و استرداد على الحسابات الدائنة المهتلكة		
نتائج الاستغلال		
نتائج قبل الضريبة		
ضرائب على النتائج وما يمثلها		
المجموع		

المصدر: النظام رقم 09 -05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009، المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة في 29 أكتوبر 2009 العدد 76 ،ص 24

- جدول خارج الميزانية

تعريف جدول خارج الميزانية:

يشهد القطاع المصرفي على المستوى الدولي في الآونة الأخيرة تغيرات جوهرية في هيكل الخدمات المصرفية المقدمة وظهور خدمات وأنشطة مصرفية غير تقليدية، وتعتبر الأنشطة خارج الميزانية أحد الأشكال الرئيسية للأنشطة المصرفية غير التقليدية(perera, ralston, & wickramanayake, 2014) ، حيث عرفها (كتلو وآخرون، 2013)بأنها التعهدات التعاقدية التي لا تمثل دفع نقدي مباشر علي البنوك ولكن لها تأثير مباشر علي القيمة الكلية للبنك، والمقصود بها الالتزامات العرضية التقليدية الناتجة عن الإعتمادات المستندية وإصدار خطابات ضمان لقروض أو تنفيذ أعمال، وأشار (hou, wang, & li, 2015) بأنها أنشطة مصرفية مرتبطة بحركة التجارة المحلية والدولية والظروف الاقتصادية السائدة، كما أوضحت دراسة ,(mckee & kagan, 2018) بأنها خدمات مصرفية إضافية (غير إلزامية) يقدمها البنك لعملائه نظير مبلغ (عمولة) مرتبطة بفترة زمنية وشروط محددة (ماجد، 2019، صفحة 7).

الشكل4:نموذج جدول خارج الميزانية

البيان	ن – 1	ن
الالتزامات الممنوحة		
الالتزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية		
الالتزامات التمويل لفائدة الزبائن		
الالتزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية		
الالتزامات ضمان بأمر من الزبائن		
الالتزامات أخرى ممنوحة		
الالتزامات محصلة عليها		
الالتزامات التمويل محصل عليها من الهيئات المالية		
الالتزامات الضمان محصل عليها من الهيئات المالية		
الالتزامات أخرى محصلة عليها		

المصدر: النظام رقم 09 -05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 ،المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة في 29 أكتوبر 2009 العدد 76 ،ص 23

3.2.أدوات التحليل المالي(**المؤشرات و النسب المالية**)

المؤشرات هي أداة مرجعية لقياس الأداء، يكدون فدي معظم الحالات في شكل رقمي يعبر عن عملية قياس لجانب معدين مدن جوانب الأداء المنجز يسمح للمحلل أو المسير في البنك بمقارنة النتائج المحققة مع المعايير المرجعية المستهدفة (مصطفى و منير، 2021، صفحة 356).

1.3.2مؤشرات تحقيق الربحية

- مفهوم تحقيق الربحية:

لتحديد مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أمواله المستثمرة، فإنه يتم الاعتماد على عدة نسب التي هي موضع اهتمام الملاك و المودعين، إذ أن الملاك تهمهم النسب لأنها تحدد مقدار التغيير في ثرواتهم، وتهتم أيضا المودعين والمقرضين، لأن عدم كفاية الأرباح يعد مؤشرا على عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين (إشتعال، 2017، صفحة 91).

- **معدل عائد على الأصول (ROA):**

يقيس معدل العائد على الأصول صافي الربح المحقق على الأصول المستثمرة في المصرف وهو يبين مقدار الربح الذي يحققه المصرف على كل دينار من أصوله بالتالي يعد مؤشراً مهماً للكفاءة الإدارية في المصرف (أحمد فرح، 2020، صفحة 202)، ويتم قياسه بالآتي:

معدل العائد إلى الأصول= النتيجة السنوية الصافية /مجموع الأصول× 100

- **معدل عائد على حقوق الملكية (ROE) :**

تقيس هذه النسبة مدى نجاح الإدارة في تحقيق أقصى ربح ممكن للمساهمين، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان أداء البنك أفضل في تعظيم عائد المساهمين (أماني، 2017، صفحة 88) وتقاس هذا النسبة بالعلاقة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = نتيجة الصافية / حقوق الملكية ×100

- معدل العائد على الودائع(ROD):

يقيس هذا المعدل مدى قدرة ا للمصرف على تحقيق أرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها (إشتعال، 2017، صفحة 92)، وتقاس من خلال العلاقة التالية:

معدل العائد على الودائع = صافي الدخل بعد الضرائب/إجمالي الودائع× 100

- **هامش صافي الربح(pm):**

هامش صافي الربح هي نسبة تشير لكفاءة البنك في مراقبة وتحكم في تكليفها، ويقاس هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

هامش صافي الربح = الدخل الصافي/ إجمالي الإيرادات× 100

3.2.2 مؤشرات سيولة المصرفية

- السيولة مصطلح شائع في لغة المصارف والأسواق المالية ، وهي تعني قدرة المصرف على تلبية أو الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة،ينبغي أن ترتبط بالربحية ، وتتمثل سيولة المصرف في قدرته على تلبية طلبات عملائه المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة أو تقديم التسهيلات اللازمة والأصول لهم والمتمثلة بالنقد السائل في الأوقات التي يرتئيها أو يختارها العملاء، (بلال النوري، 2021، صفحة 245).

- نسبة النقدية إلى الودائع:

تشير هذه النسبة إلى الاحتياطات الأولية من النقدية الجاهزة من النقدية الجاهزة لدى خزينة البنك والتي بإمكانها استخدامها متى تشاء دون عناء أو جهد،كما أنها لا تحقق أي عوائد وتحسب بالمعدلة التالية: (رميسة و إلهام، 2021، صفحة 620).

نسبة النقدية إلى الودائع = سيولة النقدية / إجمالي الودائع×100

- نسبة النقدية الاحتياطي القانوني:

يقصد بنسبة الاحتياطي القانوني، النسبة المئوية التي يجب أن يمتلكها البنك نقدًا من الودائع للعمل البنك بدون مخاطر، وتقاس من خلال العلاقة التالية:

نسبة الاحتياطي النقدي=الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي /إجمالي الودائع ×100

- نسبة التشغيل (التوظيف):

تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين القروض والتسليفات التي يمنحها البنك إلى إجمالي ودائعه (زاهية و مصطفى، 2020، صفحة 42)، وتقاس من خلال العلاقة التالية:

نسبة التشغيل (التوظيف)= القروض والتسليفات / الودائع×100

خلاصة الفصل

بعد ما تطرقنا حول مفهوم تقييم الأداء المالي وعوامل المؤثرة و كيفية التحليل المالي للبيانات المالية، نستنتج أن تقييم الأداء المالي له أهمية كبيرة تتمثل في:

- يوفر مجموعة من المعلومات التي تجعل البنك قادر على معرفة وضعها المالي، مما يُسهم في مساعدته على اتخاذ القرارات المناسبة في المستقبل.
- تأسيسا على ما تقدم أن أهمية تقييم الأداء المالي تأتي من خلال المساعدة في فهم التعامل بين البيانات المالية وكذلك المساعدة في أجراء عمليات التحليل والمقارنة ومتابعة ومعرفة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالبنك.
- يوفر تقييم الأداء المالي مقياسا لمدى نجاح البنوك التجارية من خلال سعيها لمواصلة نشاطها لتحقيق أهدافها.
- توضح عملية تقييم الأداء المالي المركز الاستراتيجي و الوضع المالي لضمن مركزها الائتماني قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- يساعد تقييم الأداء المالي المحافظة على السيولة وتحقيق ربح للاستثمار مناسب ولحماية من خطر الإفلاس.

الدراسات السابقة

الدراسات السابقة

✓ **دراسة** (رميسة و الهام، 2021) **بعنوان** مخاطر السيولة وأثرها على ربحية البنوك التجارية الجزائرية (دراسة تطبيقية خلال الفترة 2006 – 2018)، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مخاطر السيولة وأثرها على **الربحية في عينة من البنوك** التجارية العاملة في الجزائر والمقدر عددها بـ 12 :بنكا وذلك ضمن الفترة 2018 – 2006 ،معتمدين في ذلك على نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (نماذج البانل)توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي بين معدل العائد عل ى الأصول و معدل التوظيف، في حين عدم وجود هذه الدلالة فيما يتعلق بباقي المتغيرات.

- نتائج الدراسة

وجود أثر سلبي غير دال إحصائيا بين نسبة الرصيد النقدي ومعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية 10 ،%أي أن كل زيادة في نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع والالتزامات الأخرى تؤدي إلى انخفاض مؤشر الربحية للبنوك) ROA) بـ 49.0 ،% حيث أن هذه النتيجة تفسر بأن الزيادة في قيمة النقدية في الصندوق، البنك المركزي والبنوك أكبر من الزيادة في حجم الودائع بالإضافة إلى عدم استخدام البنوك لأموالها المتاحة في استثمارات من شأنها أن تدر عليها بأرباح ، فعلى الرغم من انخفاض مخاطر السيولة إلا أن ذلك أثر سلبيا على ربحية البنوك، وعليه يتم رفض الفرضية الأولى (وجود الأثر إلا أن المتغير ليس معنوي). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (مرسلي نزيهة وبوعبدلي أحلام، جوان 2019 (وتتعارض مع دراسة (هند ضياء عبد الرسول، أوت 2018 (ودراسة (فروحات حدة، زرقون عمر الفاروق وبن ساحة علي، جانفي 2018)التي توصلتا إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين .

وجود علاقة طردية بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على الأصول عند مستوى معنوية ،أي أن كل زيادة في نسبة الاستثمارات (القروض والسلف) إلى إجمالي الودائع بوحدة واحدة يترتب عليها زيادة معدل العائد على الأصول بـ 65.2 ،%وهذا موافق للدراسات السابقة لأن عدم قيام البنوك بتجميد الودائع وتشغيلها في استثمارات من شأنه أن يدر لها أرباح، لكن يجب

على البنوك الموازنة بين هذين العنصرين لأن التمادي في منح الاستثمارات على حساب الودائع قد يؤثر سلبا على ربحيتها لذلك يجب محاولة الموازنة بين السيولة، الربحية والأمان، وعليه يتم قبول الفرضية .2 وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (مرسلي نزيهة وبوعبدلي أحلام، جوان 2019 (ودراسة فروحات حدة، زرقون عمر الفاروق وبن ساحة علي، جانفي). 2018

وجود أثر إيجابي غير دال إحصائيا بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على الأصول بحيث كل زيادة في نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة معدل العائد على الأصول بـ 28.2% وذلك عند مستوى معنوية 1% ، لأن الزيادة في هذه النسبة تؤدي إلى زيادة كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية المستحقة اتجاه المودعين، المستثمرين والمقرضين اليومية في أوقات الأزمات، إلا أن المبالغة في الاحتفاظ به قد تؤدي إلى العكس كون أن السيولة القانونية تعني وجود أصول غير مستغلة من قبل البنك في تحقيق أي ربح، كما أنها تكبد البنك تكاليف إضافية في إدارتها والاحتفاظ بها، وعليه يتم رفض الفرضية 3 وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (فروحات حدة، زرقون

عمر الفاروق وبن ساحة علي، جانفي 2018)التي توصلت هي أيضا إلى أن نسبة السيولة القانونية لها تأثير إيجابي غير معنوي على معدل العائد على الأصول.

- توصيات

السيولة المفرطة (فائض السيولة) أو قلة السيولة كليهما يؤديان إلى نتائج سلبية على البنك، ومن هنا يأتي دور الإدارة البنكية الكفؤة في التوفيق والمواءمة بين درجة مناسبة من السيولة وبين تحقيق ربح مقبول في نفس الوقت؛ النسب المستخدمة لقياس السيولة البنكية ترتبط كلها بعلاقة طردية مع السيولة باستثناء نسبة توظيف الأموال فهي ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة؛ أسفرت نتائج نموذج الآثار الفردية الثابتة عن اختيار متغير مستقل واحد ألا وهو معدل توظيف الأموال كمتغير ذوي أثر معنوي (دلالة إحصائية) على معدل العائد على الأصول لعينة البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006 – 2018 ،حيث يساهم هذا المتغير في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع بنسبة 72.59 ،%كما كشف التحليل أيضا عن وجود أثر سلبي غير معنوي بين معدل الرصيد النقدي ومعدل العائد على الأصول، وكذلك وجود أثر إيجابي غير معنوي بين معدل السيولة القانونية ومعدل العائد على الأصول، وهو ما يدل على أن هذان المتغيران المستقلان لا يفسر ان المتغير التابع .

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات ألا وهي:

ضرورة مراعاة البنك عند توزيع موارده على الاستخدامات المختلفة أن يكون التوزيع محققا لأكبر قدر ممكن من الربح مع الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة؛

ضرورة تجنب البنك تجميد سيولة زائدة عن الحد في خزينته، لدى البنوك المركزي أو لدى البنوك الأخرى دون استثمارها لأن ذلك يؤثر سلبيا على ربحيتها .

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى ضرورة إجراء دراسات أخرى في هذا المجال تكون فيها عينة الدراسة أوسع وأشمل من دراستنا الحالية بحيث تشمل فترات زمنية أطول وعدد أكبر من البنوك،

مما يزيد من عدد المشاهدات وبالتالي تحسين جودة النتائج الإحصائية، مع التركيز خاصة على سنتي 2019 و 2020 لمحاولة معرفة تأثير كل من الحراك وفيروس كوفيد 19 على السيولة البنكية وما خلفه ذلك من آثار على ربحية البنوك التجارية.

- ✓ دراسة (مصطفى و منير، 2021) بعنوان مؤشرات تقييم الأداء المالي

قدمت هذه الدراسة مختلف الأساليب تحليلية حيث ركز على دور النسب والمؤشرات المالية وذلك بالاعتماد على القوائم المالية والمعلومات المحاسبية الأخرى على أنها أداة من أدوات التحليل المالي لتقييم الأداء المالي بالأساليب التحليلية التقليدية منها و الحديثة وأن تقييم مهم للمقرضين للمعرفة إن كان بمقدور الشركة سداد القروض المستحقة في الأجل الطويل أو القصير .

- **نتائج دراسة**

يتطلب تحليل الأداء المالي التعرف على مراحل تكون هذه النتائج وفهم كيفية تشكلها، كما يجب كشف اتجاهات يرها وتحديد أسباب ذلك وتفسيرها مما يسم بإمكانية تحقيق نتائج أفضل في المستقبل من خلال العمل على دعم العوامل الإيجابية وتلافي النقائص وتدارك السلبيات وتصحيح الإختلالات؛

يمكن تحديد المحاور الأساسية في تحليل الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في أربعة محاور أساسية: تحليل النشاط، الربحية، الإنتاجية، والمردودية؛

يشمل تحليل الأداء المالي قياس وتحليل نشاط المؤسسة من خلال دراسة النتائج المحققة وقياس وتقييم العناصر المكونة لكل الأنشطة التجارية والصناعية التي تمارسها المؤسسة ب رض قياس قيمة التدفقات الاقتصادية الناتجة عنها وتقييم الأداء المالي لهذه الأنشطة؛

يتضمن تحليل الأداء المالي كذلك تحليل ربحية المؤسسة باعتبارها معيارا لقياس الكفاءة التشغيلية للمؤسسة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، وهددي تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة يمددا يتعلق بالسيولة والمديونية، وبالتالي فهددي تظهر كيفية تسيير موارد المؤسسة وتعيس بشكل نهائي الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة؛

ينبغي على المحلل وهو بصدد تحليل الأداء المالي للمؤسسة عدم لاكتفاء باستخدام الطرق والأساليب التقليدية في التحليل نظر لقصورها ومحدداتها المختلفة، بل يتوجب عليم مسايرة تطور النظرية المالية فدي هذا المجال وذلك بتوفير المعلومات الملائمة واستخدام الأساليب التحليلية الحديثة مدن أجدل الحصول على مؤشرات مالية أكثر دلالة في تحليل الأداء المالي.

✓ **دراسة** (سمير و عبد علي، 2012) التحليل المالي احد المواضيع المهمة في حقل الإدارة المالية والمحاسبة إذ من خلاله تتمكن إدارة المنشأة تشخيص نقاط القوة والضعف في بيئتها الداخلية وتقويم قراراتها التمويلية والاستثمارية كما يمكن أن تستخدمه كأحد الأسس المهمة في تحديد خيارتها الإستراتيجية وقد ازدادت أهمية التحليل المالي في العقود الأخيرة نتيجة عوامل مشتركة عديدة منها ارتفاع حدة المنافسة بين المشروعات الاقتصادية المختلفة، تزايد الدور الذي تلعبه الأسواق المالية ،والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات واستخدمتها المختلفة ، مما يتطلب معه تزايد أهميه توفير الأدوات التحليلية والمؤشرات المالية المناسبة لمواكبة اتساع حجم وسرعة انجاز العمليات الاقتصادية المختلفة .

ومن أكثر الأدوات المستخدمة في التحليل المالي هي النسب المالية Ratios Financial والتي تمثل فرصة ثمينة لتفسير العلاقة بين بنود كل من قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وقائمة الدخل وان مقارنة النسب المالية الحالية بما حققته شركة معينة في السنوات الماضية ستمكنها من التعرف على الاتجاه العام وبالتالي معرفة في حجم نشاطاتها وتقيم كفاءة الأداء للشركة موضوعة البحث .

- نتائج الدراسة:

1. الانخفاض الواضح في نسبة التداول والنسبة السريعة ويعزى السبب إلى زيادة المطلوبات المتداولة من خلال السنوات الخمس المنتهية في 31/كانون أول /2009 كما يظهره بشكل تفصيلي جدول نسب التداول.

2. الانخفاض الواضح في نسبة مجمل الربح لسنة 2009 حيث بلغت النسبة 12.104% مقارنة بسنة الأساس التي بلغت فيها النسبة 26.940% وبمعدل انخفاض 14.836% نسبة مجمل الربح للسنوات الخمس المنتهية في 31/كانون أول2009 /

3. الانخفاض الواضح في نسبة صافي الربح لسنة 2009 حيث بلغت النسبة 5% مقارنة بسنة الأساس التي بلغت فيها النسبة 7.3316% وبمعدل انخفاض 2.316% كما يظهره جدول صافي الربح للسنوات الخمس المنتهية في 31/كانون أول2009 .

4. وجود ارتفاع كبير في مصروفات النشاط الجاري وخصوصا على فائض العمليات الجارية (مجملة الربح (المنتهية في 31/كانون أول/ 2009 مما اثر سلبا وصافي الفائض (صافي الربح) لسنة 2009 (مما يتطلب دراسة هذه المصروفات لغرض ضغطها.

5. وجود انخفاض في مجموع الإيرادات (إيرادات الاستثمار، إيرادات العمليات المصرفية) لسنة 2009 مقارنة بالاتجاه العام للإيرادات مما أدى إلى انخفاض كبير في فائض العمليات الجارية) مجمل الربح) كما احتساب مجمل الربح وعلاقة بمصروفات النشاط الجاري ومجموع الإيرادات.

- ✓ دراسة (وليد، 2016) بعنوان فحص أثر السيولة والملاءة المالية على ربحية الشركات الصناعية، وتقوم هذه الدراسة على فحص أثر السيولة والملاءة المالية على ربحية جميع الشركات الصناعية الأردنية والمدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (69 (للفترة). 2014–2012) ولقياس السيولة تم اعتماد واحتساب نسبة التداول كمؤشر على سيولة الشركات الصناعية، في حين تم اعتماد واحتساب نسبة الملكية ومعدل المديونية كمؤشران على الملاءة المالية، إما ربحية الشركات الصناعية فتم اعتماد واحتساب العائد على حقوق المساهمين) ROE) ونسبة إجمالي الربح من

العمليات إلى الإيرادات كمؤشران عليها. هذا وقد تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لدراسة العلاقة فيما بين هذه المتغيرات.

- نتائج الدراسة:

1.نتائج اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α≤05.0) بين السيولة (نسبة التداول) والعائد على حقوق المساهمين (ROE)في الشركات الصناعية الأردنية , " تشير النتائج عند استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط أن قيمة T المحسوبة والبالغة (554.0 (اقل من قيمتها الجدولية والبالغة (96.1 (عند مستوى الدلالة والبالغ (580.0 (وهو اكبر من (05.0 (وهذا ما يفيد بقبول الفرضية العدمية HO ورفض الفرضية البديلة Ha وهذا يعني لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة) α≤05.0) بين السيولة (نسبة التداول) والعائد على حقوق المساهمين ROE في الشركات الصناعية الأردنية .

2.نتائج اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة *) بين السيولة (نسبة التداول) وإجمالي الربح من العمليات إلى الإيرادات في الشركات الصناعية الأردنية , " تشير النتائج عند استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط أن قيمة T المحسوبة و البالغة (812.3 -(اكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (96.1 - (عند مستوى الدلالة والبالغ (00.0 (وهو اقل من 05.0) وهذا ما يفيد برفض الفرضية العدمية HO وقبول الفرضية البديلة Ha وهذا يعني يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة) α≤05.0) بين السيولة (نسبة التداول) جمالي الربح من العمليات إلى الإيرادات في الشركات الصناعية الأردنية

3.نتائج اختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α≤05.0 بين الملاءة المالية (نسبة الملكية) والعائد على حقوق المساهمين(ROE) في الشركات الصناعية الأردنية , " تشير النتائج عند استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط أن قيمة T المحسوبة والبالغة(2.165) اكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.96)عند مستوى الدلالة والبالغ (0.032) وهو اقل من وهذا ما يفيد برفض الفرضية العدمية HO وقبول الفرضية

البدلية Ha وهذا يعني يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤05.0)بين الملاءة المالية نسبة الملكية والعائد على حقوق المساهمين ROE في الشركات الصناعية الأردنية.

4.نتائج اختبار الفرضية الرابعة والتي تنص على "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة) α≤05.0) بين الملاءة (نسبة الملكية) واجمالي الربح من العمليات إلى الإيرادات في الشركات الصناعية الأردنية " تشير النتائج عند استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط أن قيمة T المحسوبة والبالغة (4.535)اكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.96)عند مستوى الدلالة والبالغ (00.0) وهو اقل من (0.5)وهذا ما يفيد برفض الفرضية العدمية HO وقبول الفرضية البدلية Ha وهذا يعني يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α≤05.0) بين نسبة الملاءة (نسبة الملكية) جمالي الربح من العمليات إلى الإيرادات في الشركات الصناعية الأردنية.

5. نتائج اختبار الفرضية الخامسة والتي تنص على "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة α≤05.0) بين الملاءة المالية (معدل المديونية) والعائد على حقوق المساهمين) ROE) في الشركات الصناعية الأردنية " تشير النتائج عند استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط أن قيمة T المحسوبة والبالغة 2.226- اكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.96-) عند مستوى الدلالة والبالغ (0.027) وهو اقل من (05.0 (وهذا ما يفيد برفض الفرضية العدمية HO وقبول الفرضية البدلية وهذا يعني يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة) α≤05.0) بين الملاءة المالية (معدل المديونية) والعائد على حقوق المساهمين(ROE) في الشركات الصناعية الأردنية.

6.نتائج اختبار الفرضية السادسة والتي تنص على "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة) α≤05.0) بين الملاءة (معدل المديونية) وإجمالي الربح من العمليات إلى الإيرادات في الشركات الصناعية الأردنية , " تشير النتائج عند استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط أن قيمة T المحسوبة والبالغة (503.4 - (اكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (1.96-)عند مستوى الدلالة والبالغ (00.0 (وهو اقل من وهذا ما يفيد برفض الفرضية العدمية HO وقبول

الفرضية البلية Ha وهذا يعني يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.50$)بين الملاءة (معدل المديونية) جمالي الربح من العمليات إلى الإيرادات في الشركات الصناعية و الأردنية مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"

- توصيات :

من خلال الاطلاع على النتيجة الأولى وبأنه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة التداول والعائد على حقوق المساهمين، يمكن إجراء دراسات أكثر تركيزا لمعرفة التفاصيل حول هذه النتيجة ومن جوانب مختلفة كالظروف المحيطة بالشركات الصناعية السياسية والاجتماعية وغيرها. ضرورة اهتمام إدارة الشركات الصناعية بإعطاء أهمية أثناء إدارتهم للموجودات المتداولة، لأهمية ذلك على سيولة الشركة وبالتالي أثرها على ربحية الشركات وكما ظهر ذلك من نتيجة العلاقة السلبية ما بين السيولة وإجمالي الربح من العمليات إلى الإيرادات ضرورة إدراك إدارة الشركات الصناعية بأهمية العلاقة ما بين المديونية وربحية الشركات كما ظهرت ضمن نتائج هذه الدراسة والدراسات الأخرى وبالتالي عدم التوسع في الاقتراض لما له اثر سلبي على الشركات.

يوصي الباحث بتطبيق هذه الدراسة على القطاعات الأخرى للشركات والمدرجة في بورصة عمان، مع الأخذ بعين الاعتبار النسب الأكثر ارتباطا بطبيعة تلك الشركات سواء فيما يتعلق بالسيولة أو الملاءة المالية أو الربحية.

- ✓ دراسة (سعيدة، 2021) **بعنوان** أثر السيولة على تحقيق ربحية البنوك على مجموعة من البنوك الجزائرية للفترة 2007-2018 باستخدام نماذج البانل، وتهدف الدراسة الاختبار العلاقة بين سيولة البنوك وربحيتها ، حيث تم تحديد مؤشر معدل الرصيد النقدي معدل الإقراض بوصفهما متغيرين للسيولة ،في حيث اختير معدل العائد على الأصول بوصفه متغيرا للربحية، كما تم استخدام تحليل بيانات Panel مي الفترة 2007 -2018 على مجموعة خمسة بنوك جزائرية.

- نتائج الدراسة

- وجود علاقة عكسية بين معدل الصيد النقدي والعائد على الأصول، في حين كانت إيجابية بين معدل الإقراض والعائد على الأصول، مع مناسبة نموذج المتغيرات العشوائية للبنوك عينة الدراسة.

- توجد علاقة طردية بين معدل الإقراض ومعدل العائد على الأصول، فقد كانت قيمته موجبة، ما يعني أنه كلما ارتفاع معدل الإقراض، زاد معدل العائد على الأصول؛ لأن الإقراض يمثل أهم استثمارات البنوك الذي يتولد عنها الجزء الأكبر من الإيرادات ما يسمح بتحقيق أرباح عالية.
- توجد علاقة عكسية بين معدل الرصيد النقدي ومعدل العائد على الأصول، فقد كانت قيمته سالبة، ما يعني أنه كلما انخفض جد السيولة المتاحة، ارتفعت حينها استثمارات البنوك،بمعنى تحقيق معدلات عالية مي العائد على الأصول، لذا وجب تحديد العلاقة القائمة بين هذين المتغيرين كونهما يعدان مي أهم الوسائل التي يمتلكها القائمون على لدهن البنوك؛ للتحديد في بعض الأزمات والتخفيف من وطاة أخرى؛ لتحقيق الاستقرار المالي على مستوى البنوك وأنظمتها على المستوى الاقتصادي للدول الذي قد تمتد آثاره للمستوى العالمي.
- عدم تناسب نموذج الانحدار التجميعي للبنوك عينة الدراسة؛ لان لكل بنك مؤشراته الخاصة المتعلقة بالسيولة والربحية، ما يعني أن لكل بنك نموذجه الخاص لتأثير مؤشرات السيولة على الربحية فيه.
- عدم تناسب نموذج التأثيرات الثابتة من البنوك المبحوثة كونها غي متجانسة من حيث مؤشرات السيولة والربحية التي لن تكون ثابتة على مدار سنوات الدراسة.

تناسب نموذج التأثيرات العشوائية من بنوك الدراسة، وهو مقبول لكون البنوك غير متجانسة؛ لأن لكل بنك مؤشراته الخاصة التي حققت مستويات نمو مطّرد بسبب تغير بيئة عمل البنوك الدخلية أو الخارجية.

البحث عن العملاء الجيدين؛ حفاظا على سمعة البنوك وتعاملاتها.

تطوير الخدمات البنكية بشكل مستمر، ما يدر عليها إيرادات أكبر وربحية أكبر .

تنويع المحافظ الاستثمارية للبنوك؛ للتقليل من المخاطر وزيادة العوائد.

تطوير الصيرفة الإلكترونية؛ لكونها تدر عوائد كبيرة.

تكوين المحافظ الاستثمارية للعملاء؛ كونها مدرة لعمولات كبيرة للبنوك.

	الدراسات الحالية	الدراسات السابقة

- ✓ مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة

نقاط الاختلاف:

من حيث المكان والزمان	أجريت الدراسة في الجزائر في 2023 خلال فترة (2019-2016)	أجريت الدراسات عدد من دول العالم خلال فترات مختلفة
من حيث العينة	أجريت الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائر	أجريت الدراسة في بنوك مختلفة ودول مختلفة
من حيث المتغيرات	المتغير التابع: مؤشرات الربحية المتغير المستقل: مؤشرات السيولة	هناك عدة متغيرات أخرى
من حيث الأدوات المستعمله	استخدمت الدراسة برنامج exel.	استخدمت بعض الدراسات برنامج،spss ، exel
من حيث النتائج	وجود علاقة عكسية بين نسب السيولة ونسب الربحية	وجود علاقة بين نسب السيولة ونسب الربحية ذات دلالة احصائية

نقاط التشابه:

- اعتمدت الدراسات على مؤشرات الربحية ونسب السيولة.
- معظم الدراسات هدفها دراسة علاقة بين مؤشرات السيولة ونسب الربحية.
- تشابه في استخدام التحليل المالي وقوائم المالية في الدراسة.
- توصلت لي نفس النتائج ألا وهي وجود علاقة عكسية بين الربحية والسيولة.

الفصل الثاني:
الجانب التطبيقي

تمهيد:

بعد تقديم مفاهيم وتعريفات الأداء المالي، في هذا الفصل سوف نتطرق إلى دراسة الأداء المالي من خلال بعض المؤشرات المالية وتحليلها وذلك بالاعتماد على بعض القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج، بالإضافة إلى المنهج الذي اتبعناها للوصول إلى نتائج الدراسة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، و هو احد البنوك الجزائرية البارزة على مستوى الداخلي وهو هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية وكذا الاستقلال في التسيير، و يركز على عدة نشاطات و أهمها تطوير القطاع الفلاحي وترقية عالم الأرياف، إضافة إلى اهتمامه بتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، كما يعتبر البنك صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الأخرى و لمحافظة على هذه المكانة يجب دراسة أداه المالي.

1.تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" مؤسسة مالية وطنية تم إنشائها بموجب المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس1982 كشركة برأسمال2.200.000.000دج .

و في إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري،و بموجب القانون قانون النقد و القرض 90/10 أصبح بنك "بدر " كغير ه من البنوك يمكن أن يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية و في كل القطاعات الاقتصادية ليرتفع رأسماله سنة 1999 إلى 33 مليار دينار جزائري موزع على 33000 سهم مكتتبة كلها من طر ف الدولة.

يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" نحو أربعين سنة، على تدعيم تنمية إقليمه و مشاريع زبائنه بشكل فعال، بما في ذلك تمويل الفلاحة،الصناعات الغذائية،الصيد البحري و تربية المائيات، و هي المجالات التي تجعله في ركب البنوك الأخرى ما يشكل دعما لتنمية الاقتصاد الوطني و تحسين مستواه.
من أجل تحقيق رضا الزبائن بأكبر قدر ممكن يجند بنك "بدر" أكثر من 7000موظف مع فريق يتكون يتكون من 1200مكلف بالزبائن بالإصغاء إلى انشغالاتهم عبر 321 وكالة و39 مجمع استغلال جهوي موزعة عبر التراب الوطني (WWW.BADRBANQUE.DZ, 2023)

1.1.الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

يمثل الهيكل التنظيمي الإطار الذي يحدد ويقسم الأعمال وقنوات التنسيق الرسمية، تسلسل القيادة، فهو يقوم بتنظيم العلاقات داخل المؤسسة، كما انه يحدد المسؤوليات، كما هو موضح في الفرع الأول .

.الهيكل العام لإدارة البنك :

الشكل رقم3: الهيكل التنظيمي

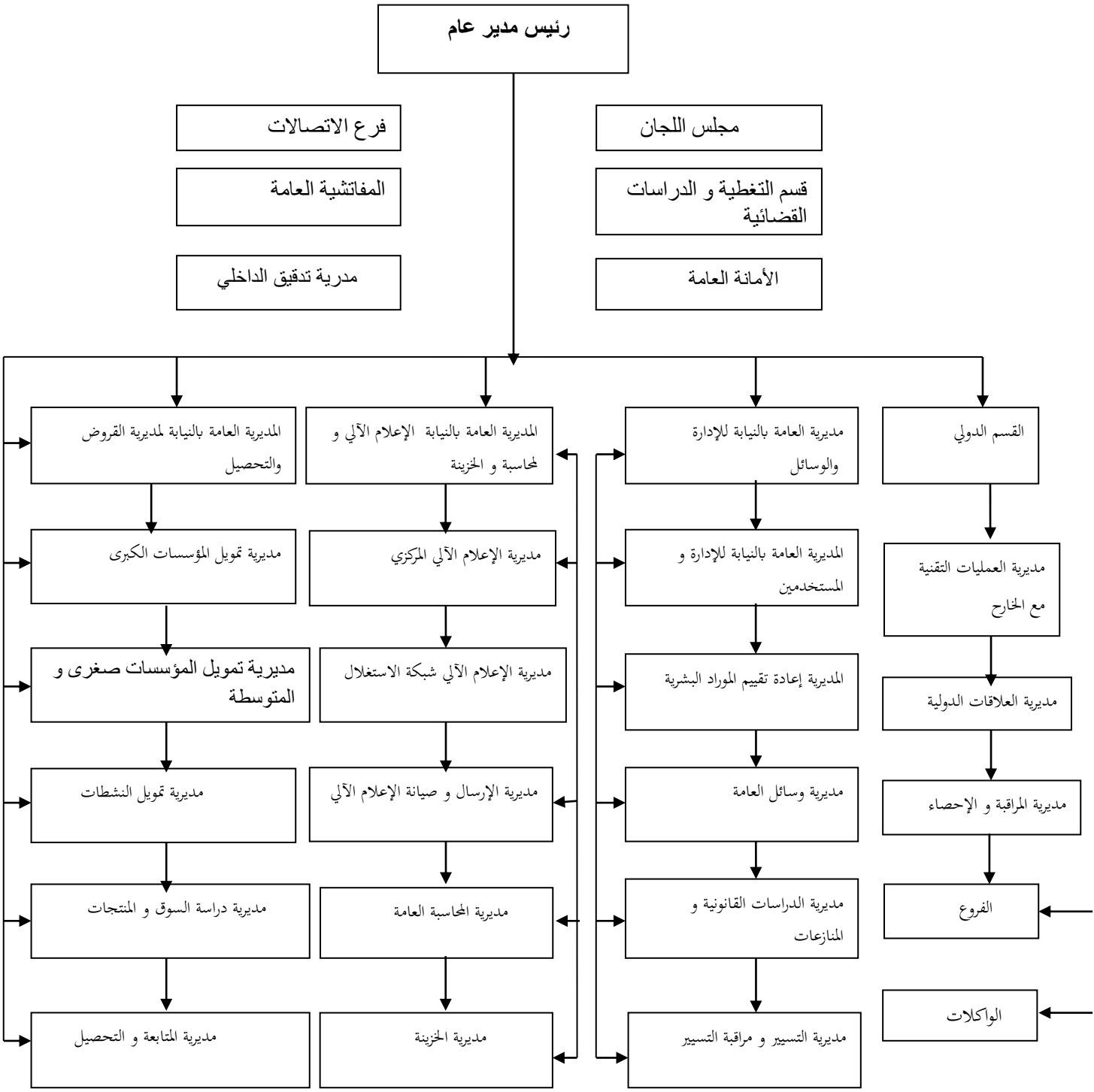

المصدر:وثيقة مقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية تيبازة (قليعة) سنة 2020.

1.2 تعريف وكالة المصرفية" 437 القليعة

نقدم لكم مكان تربصنا ألا وهي وكالة المصرفية" 437 القليعة" حيث، تتواجد وكالة المصرفية" 437 القليعة" في شارع 24فيفري ببلدية قليعة، حيث تعتبر هذه الوكالة خلية من خلايا تابعة لمديرية تيبازة وتدخل تحت ما يسمى بالوكالات المحلية للاستغلال، ويتولى إداراتها السيد"مصعب" و بحضور إطارات سامية كسيد 'لطرش' و السيد 'صبابطي' أنشاء هذه الوكالة لتخفيف الثقل والحمل عن مديرية تيبازة ، وتسهيل على زبائن.

- الشكل4: هيكل التنظيمي لوكالة437 القليعة

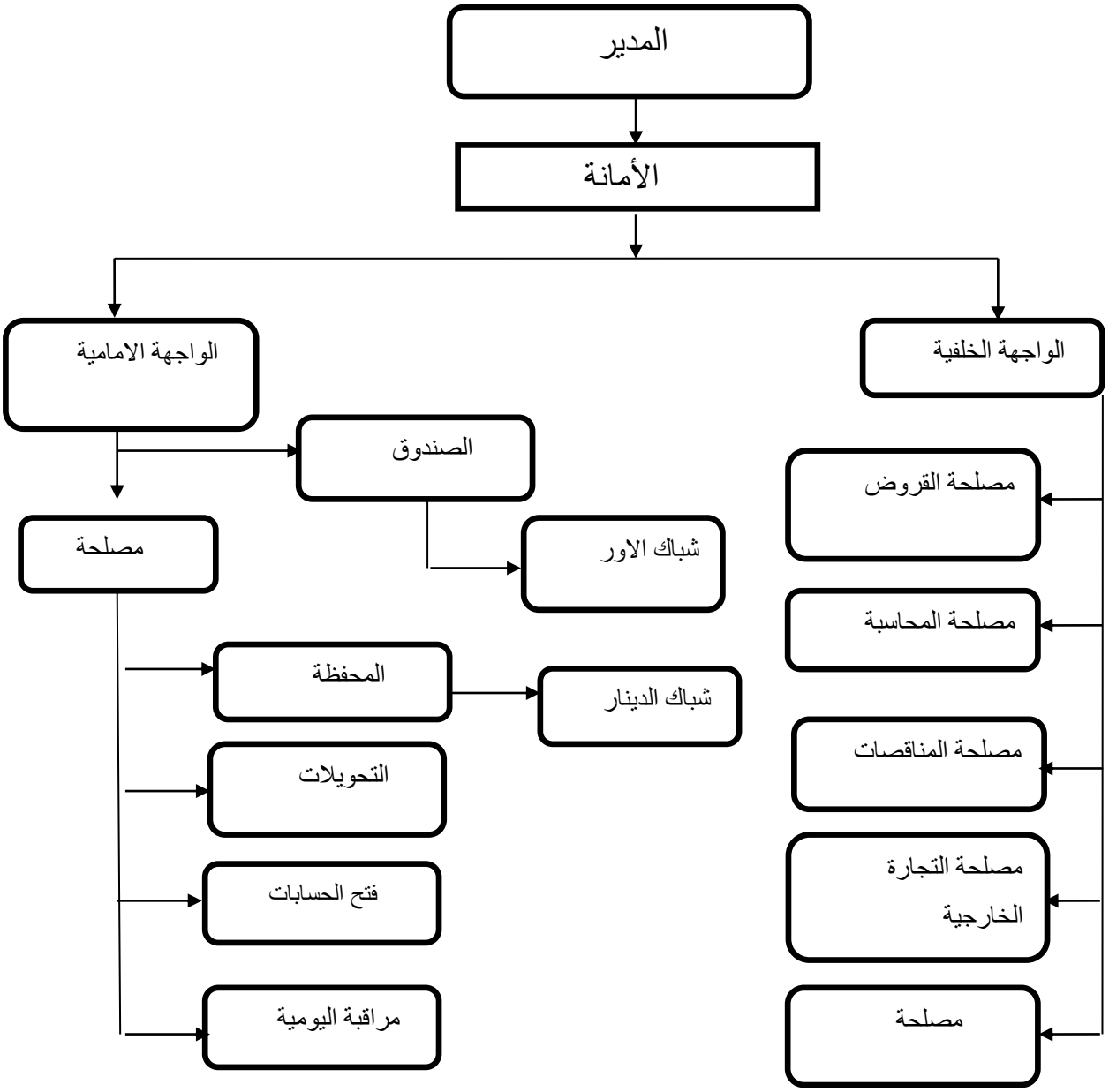

مصدر الوثائق الداخلية بنك الفلاحة و التنمية الريفية تيبازة (قليعة) سنة 2020.

➢ 2.الإطار المنهجي:

تمثل منهجية البحث العلمي خطوات المنظمة وتهدف إلى عرض ووصف عناصر التي قام بها الباحث لإنتاج معلومات المتعلقة بموضوع البحث. ومنه يمكن تقديم إجابة لإشكالية المطروحة

1.2.الخطوات المنهجية:

اتبعنا في هذه الدراسة، على الأساليب العلمية الأساسية بإتباع المنهج الوصفي للفصل الأول من أجل تطوير الإطار النظري لبحثنا لعمل توليف النظرية والمعرفة الأساس النظري لتحقيق الهدف المحدد، نعتمد بنسبة للفصل التطبيقي، على أدوات تحليل المالي حيث تم إسقاط الدراسة على لبنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة مابين 2016 إلى2019 من نتائج ، سوف نقترح إجراءات لتحسين الوضع المالي للبنك .

2.2. أدوات جمع البيانات

1.2.2 البحث الوثائقي:

الباحث يحتاج دراسة الوثائقية أو دراسة البيانات لفهم و شرح ظاهرة ما، هذه الأداة ساعدتنا في دراستنا على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الأداء المالي، استعملنا الكتب المتوفرة في مكتبة مدرستنا والمدارس الأخرى و المقالات العلمية، والتقارير الرسمية ،و كتب الاقتصاد، وأطروحات الدكتوراه ، المكتبات عبر الإنترنت مثل ،و Google scholar،وASJP، ثم لإثراء إطارنا المفاهيمي بشكل أكثر دقة، "بنك الفلاحة والتنمية الريفية "قدم لنا المستندات اللازمة لتحقيق أطروحتنا ومنحتنا الوصول إلى بعض المعلومات والبيانات والتقارير التي نحتاجها خاصة البيانات المالية للبنك من أجل سنوات (2016-2017-2018-2019).

2.2.2. البيانات المحاسبية والمالية:

يستند التحليل المالي الذي يعتبر أداة أساسية للتقييم الأداء المالي إلى عدة بيانات مالية مثل:الميزانية وجدول حساب النتائج، استعمالها نحاول تحليل هذه البيانات لإنشاء التشخيص المالي للبنك حيث تهدف الأعمال المختلفة التي تم تنفيذها في هذا السياق إلى دراسة تطور النشاط من خلال المقارنة بين السنوات ومقارنة النتائج مع الوضع الطبيعي والتحليل الإحصائي لدراسة الحالة المالية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تمتد الدراسة على أربع سنوات (2016 2019/2018/2017)سيعتمد هذا التحليل على المؤشرات وحساب نسب معينة قد تمكننا من الامتثال لافتراضاتنا.

يستند التحليل المالي الذي يعتبر أداة أساسية للتشخيص المالي إلى عدة مستندات أساسية مثل: الميزانية، جدول حساب النتائج. هذه البيانات المالية، ولا سيما الميزانيات باستخدامها نحاول تحليل هذه البيانات لإنشاء التشخيص المالي للبنك حيث تهدف الأعمال المختلفة التي تم تنفيذها في هذا السياق إلى دراسة تطور النشاط من خلال المقارنة بين السنوات ومقارنة النتائج مع الوضع الطبيعي والتحليل الإحصائي لدراسة الحالة المالية لبنك .تمتد الدراسة على ثلاث سنوات (2021/2020/2019)سيعتمد هذا التحليل على المؤشرات المناسبة وحساب نسب معينة قد تمكننا من الامتثال لافتراضاتنا

3.1. أدوات تحليل البيانات :

البيانات الكمية: استخدمنا بيانات البنك وهي الميزانية وجدول حساب النتائج سنة 2019/2018/2017/2016

تعتمد طريقة المستخدمة في تحليل هذه البيانات كمية على:

تفسير النتائج والتحليل النقاط الرئيسية لدراستنا بشكل أفضل. ولإجراء التحليلات تم استخدام الأدوات التالية :

1.1.3 المؤشرات تحقيق الربحية: لمعرفة قدرة البنوك التجارية على تحقيق الأرباح والاستمرارية وتطوير المصارف وتتمثل في:

الجدول رقم4 : مؤشرات الربحية

نسبة الربحية	طرق قياسها
عائد على الأصول	النتيجة السنوية الصافية /مجموع الأصول× 100
عائد على حقوق الملكية	نتيجة الصافية / حقوق الملكية ×100
عائد على الودائع	صافي الدخل بعد الضرائب/إجمالي الودائع× 100
هامش الربح	الدخل الصافي/ إجمالي الإيرادات× 100

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع

2.1.3 مؤشرات قياس السيولة:

الجدول رقم5: مؤشرات السيولة

نسبة السيولة	طرق قياسها
نسبة النقدية إلى الودائع	سيولة النقدية / إجمالي الودائع×100
نسبة النقدية الاحتياطي القانوني	الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي /إجمالي الودائع ×100
نسبة القروض	إجمالي القروض/ إجمالي الأصول
نسبة التوظيف الأموال	القروض والتسليفات / الودائع×100

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مجموعة من المراجع

3.عرض النتائج مؤشرات التحقيق الربحية

3.1.الوضعية المالية بواسطة مؤشرات التحقيق الربحية

تتم عملية عرض وتعليق انطلاقا من الميزانية المالية وجدول حساب النتائج عن طريق المؤشرات المالية والمتمثلة في تحقيق الربحية واحتياجاته.

3.1.1 عرض وتعليق نسبة العائد على الأصول:

الجدول6:حساب نسبة العائد على الأصول لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2016 إلى 2019

نسبة الربحية	2016	2017	2018	2019	المتوسط العام
عائد على الأصول	0,76	0,50	0,36	0,33	0,48

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على قوائم المالية للبنك.

الشكل5: منحنى البياني تطور نسبة **العائد على الأصول لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من سنة 2016 إلى 2019.**

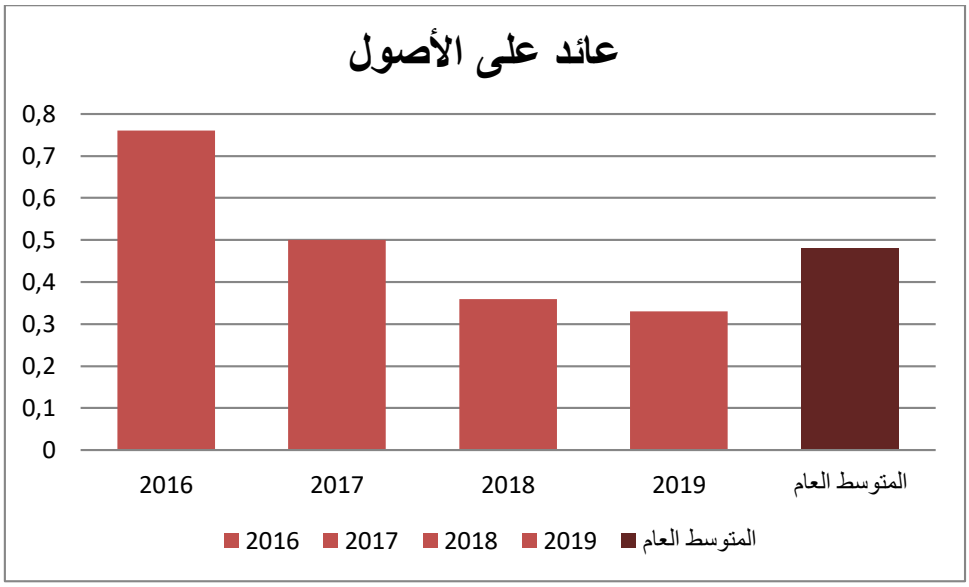

المصدر من إعداد الطالبة للاعتماد على قوائم المالية للبنك و برنامج EXCEL

➢ التعليق:

نلاحظ من الجدول الانخفاض المستمر لنسبة العائد على الأصول خلال سنوات الدراسة، وأدنى مستوى للعائد كان عام 2019 مقدر ب 0.33%وهذا الانخفاض يعتبر مؤشر غير جيد للبنك بما يعني تراجع في مردودية البنك وعوائده، فيما حققت النسبة في متوسطها خلال جميع السنوات مقداره 0.48 %وهي نسبة منخفضة جدا وتدل على ضعف في كفاءة البنك على تحقيق الأرباح من استخدام أصوله ولا يملك توليفة مختلفة من الأصول في نشاطه الأساسي .

3.1.2.عرض وتعليق نسبة العائد على حقوق الملكية :

الجدول7: حساب نسبة العائد على حقوق الملكية **لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2016 إلى 2019**.

نسبة الربحية	2016	2017	2018	2019	المتوسط العام
عائد على حقوق الملكية	18,07	12,50	13,02	0,45	11,01

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قوائم المالية للبنك.

الشكل6: منحنى البياني تطور نسبة العائد على حقوق الملكية **لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من سنة 2016 إلى 2019**.

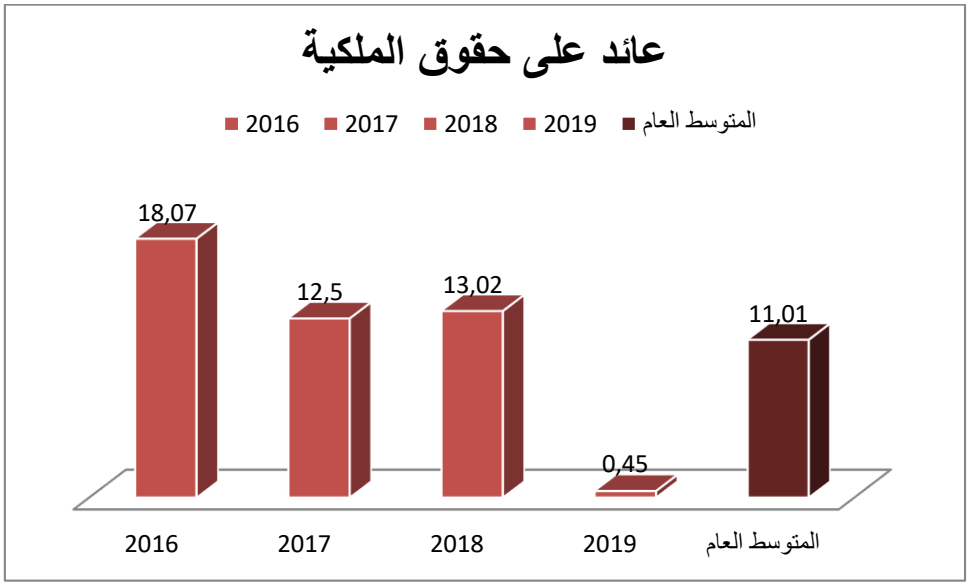

المصدر: من إعداد الطالبة للاعتماد على قوائم المالية للبنك و برنامج EXCEL.

➢ التعليق

يلاحظ أن نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية انخفاضا تدريجيا لهذه النسبة خلال سنوات الدراسة حيث بلغ أعلى مستوى لها في السنة الأولى للبحث بمقدار 18.07%ثم بدأ التسلسل في الانخفاض حيث بلغت أدائها في السنة الأخيرة بمقدار 0.45 %مع ملاحظة تحسن بسيط عامي2017 و2018 بينما كان المتوسط العام لجميع سنوات الدراسة مقدرا ب 11.01 % ويرجع هذا التذبذب في مؤشر العائد على حقوق الملكية إلى قلة كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل أموال البنك في تحقيق أرباح المطلوب التي تطمح له إدارة البنك.

3.1.3.تحليل معدل العائد على الودائع :

الجدول8: حساب معدل العائد على الودائع **لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من سنة 2016 إلى 2019**.

نسبة الربحية	2016	2017	2018	2019	المتوسط العام
عائد على الودائع	0,88	0.58	1,06	0,34	0,81

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قوائم المالية للبنك

الشكل7:منحنى البياني لتطور معدل العائد على الودائع **لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من سنة 2016 إلى 2019**.

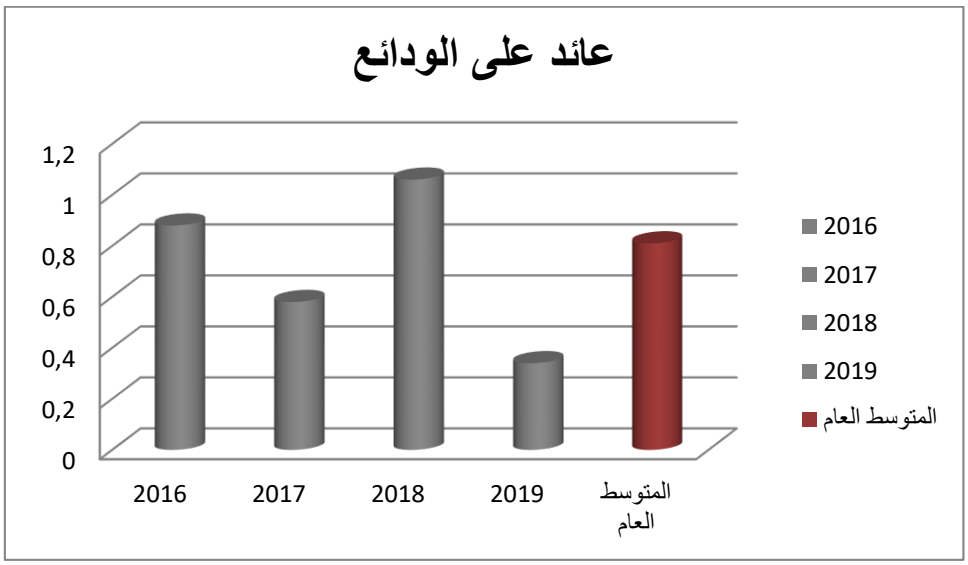

المصدر: من إعداد الطالبة للاعتماد على قوائم المالية للبنك و برنامج EXCEL.

➢ التعليق

ويتضح من الجدول تذبذب في نسب معدل العائد على الودائع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، ترتفع لأعلى مستوى له سنة 2016 و2018 ب 0,88 % و1.06 % لتتراجع مجددا في سنة 2019 بمقدار 0.34%، وهذا مؤشر غير جيد للبنك ويدل على نقص القدرة على توليد الأرباح من الودائع التي يحصل عليها البنك، نتيجة الهبوط الكبير في عوائد البنك تلك السنة وهذا من جراء السياسات المنتهجة من طرف الحكومة في زيادة المخصصات وإنشاء صندوق ضمان الودائع والرفع من رأس مال البنوك في ظل السياسة البنكية الجديدة.

3.1.4 عرض وتعليق نسبة هامش صافي الربح:

الجدول 7: حساب نسبة هامش صافي الربح **لبنك الفلاحة والتنمية الريفية من سنة 2016 إلى 2019**.

نسبة الربحية	2016	2017	2018	2019	المتوسط العام
هامش الربح	16,86	10,45	18,8	7,23	13,22

المصدر من إعداد الطالبة للاعتماد على قوائم المالية للبنك

الشكل 8: منحنى البياني تطور نسبة هامش صافي الربح **لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة2016 إلى 2019**.

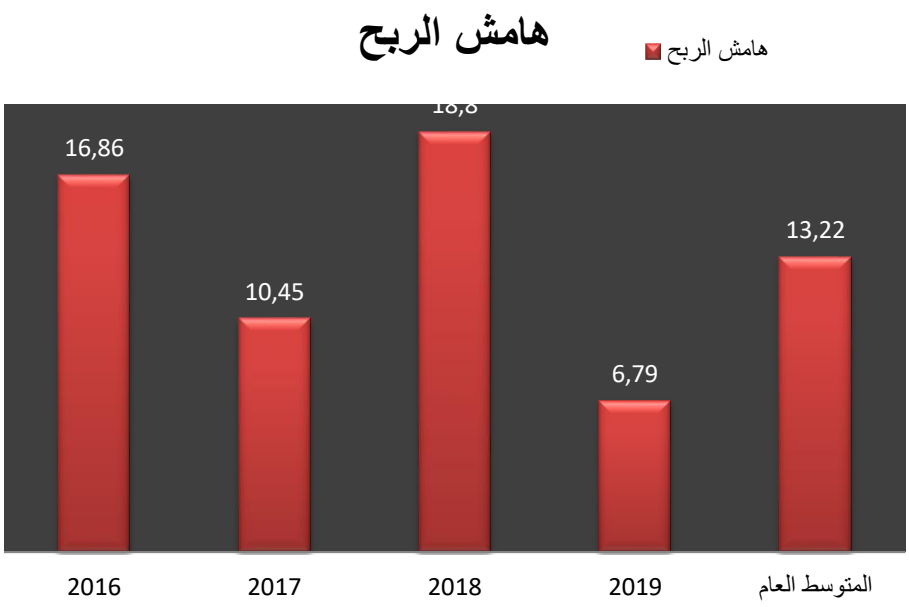

المصدر: من إعداد الطالبة للاعتماد على قوائم المالية للبنك و برنامج EXCEL

➢ التعليق:

نلاحظ تذبذب لهذه النسبة انخفاض خلال سنة 2017، لترتفع خلال سنة 2018 ومقدرة ب 8.18 %، وتعود في السنة الأخيرة من البحث مسجلة أدنى مستوى لها مقدرة ب 6.79% بينما بلغ المتوسط العام لهذه النسبة حوالي 13.2 % البنك يواجه صعوبة كبيرة في تحقيق الأرباح قياسا إلى فوائده ، وهذا قد يؤدي إلى انخفاض الفوائد الدائنة في المستقبل تأتي مرحلة العجز نوعا ما أو ترشيد، هذا سببه تشديد الدولة على حرية حركة وانتقال رؤوس الأموال، التراجـع الشديدة في قيمة الدينار ما تسبب في حالة من التضخم الحاد في ظل تدهور الوضع الاقتـصادي والسياسي التي تشهده البلاد.

4.1. الوضعية المالية بواسطة مؤشرات السيولة

4.1.1 عرض وتعليق نسبة نقدية إلى الودائع:

الجدول 8: حساب **نسبة** نقدية إلى الودائع **لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة2016 إلى 2019.**

نسبة السيولة	2016	2017	2018	2019	المتوسط العام
نسبة النقدية إلى الودائع	25,50	24,51	19,25	25 ,75	21,42

المصدر من إعداد الطالبة للاعتماد على قوائم المالية للبنك.

الشكل 9: منحنى البياني تطور **لنسبة** نقدية إلى الودائع **لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة2016 إلى 2019.**

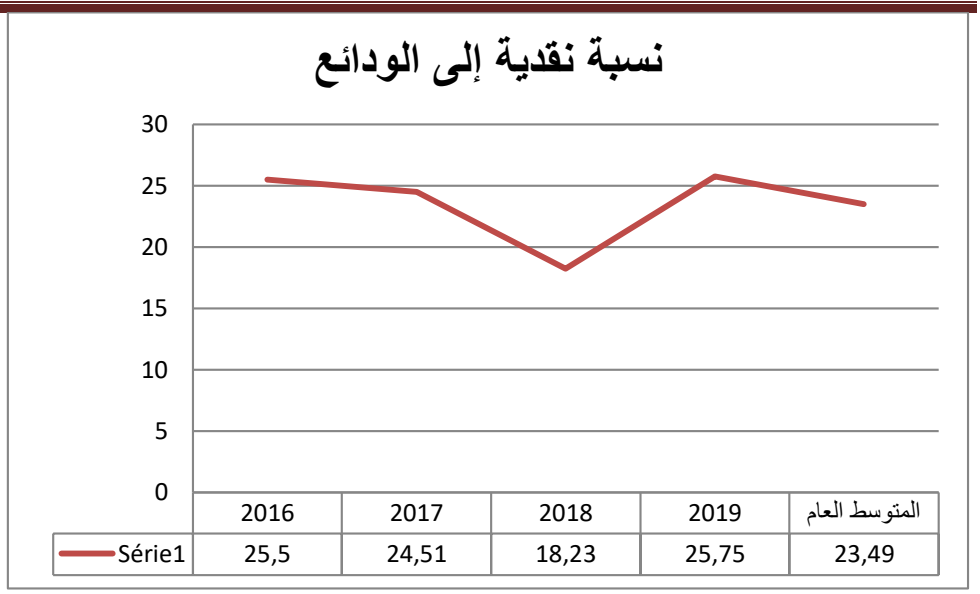

المصدر من اعداد الطالبة للاعتماد على قوائم المالية للبنك و برنامج EXCEL.

➢ التعليق

نسبة النقدية إلى الودائع قد سجلت تراجع تدريجيا، فسجلت في سنوات 2016 و 2017 و 2019 نسبة بلغت على التوالي 25.5 %و 24.51 %و 25.75 % بينما شهدت السنة 2018 انخفاضا حتى بلغت أدنى مستوى أين بلغت 18.23 %نستنتج من هذه النسب أن البنك كان أكثر كفاءة في مواجهة التزاماته في السنوات التي حققت أعلى نسب من البحث عكس السنة 2018 وهذا قد يكون مؤشر جيد للبنك لنسبة للأرباح والعوائد التي أوضحتها نسبة الربحية، ولكنه في نفس الوقت يشير إلى تراجع قدرته على الوفاء التزاماته المالية المستحقة، وبلغ المتوسط العام23.49% ترجع ذلك إلى التراكم في السيولة خلال سنوات 2016 و 2017 .

4.1.2. عرض والتعليق نسبة الاحتياطي القانوني :

الجدول 9: حساب نسبة تطور الاحتياطي القانوني لبنك **الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2016 إلى 2019.**

نسبة السيولة	2016	2017	2018	2019	المتوسط العام
نسبة النقدية الاحتياطي القانوني	17,96	16,56	19,2	19,4	18,26

المصدر: من إعداد الطالبة للاعتماد على قوائم المالية للبنك

الشكل 10: منحنى البياني تطور نسبة الاحتياطي القانوني **لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2016 إلى 2019**.

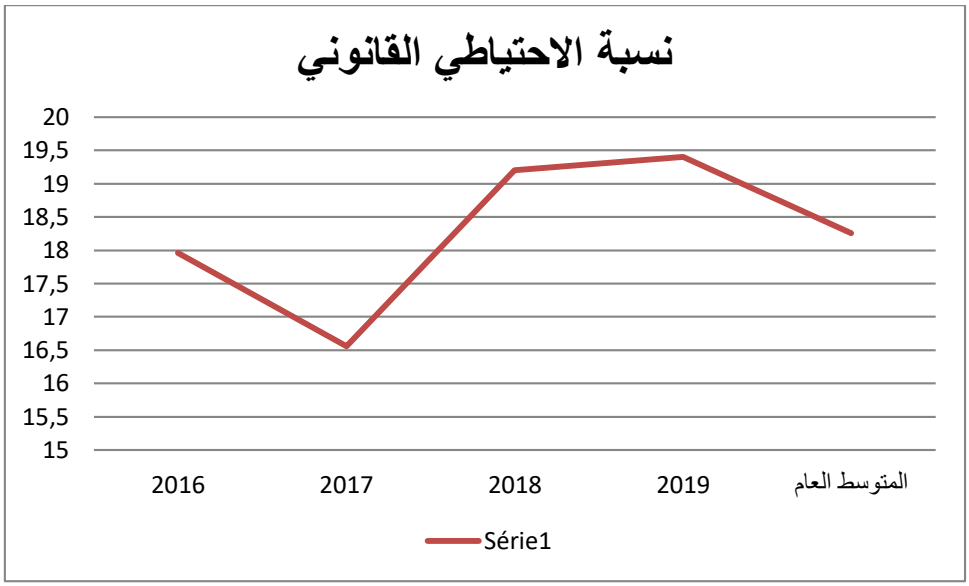

المصدر: من إعداد الطالبة للاعتماد على قوائم المالية للبنك و برنامج EXCEL.

➢ التعليق:

ويلاحظ من الجدول 9 تطور نسبة الاحتياطي القانوني ارتفاع خلال سنوات الدراسة، حيث شهدت انخفاضا سنة 2017 ب 16.56 %، ارتفاع هذه النسبة في سنتي 2016 و2018 و2019 لأعلى مستويات ب 17.96 %و19.2%و 19.4% على التوالي، الإضافة المتوسط العام 18%، وهذا نبيجة سياسة الإنعاش الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة وكان بنك الجزائر قد قام خلال يناير 2018 برفع نسبة الاحتياطات الاجبارية من 4 بالمائة إلى 8 بالمائة. وبعد الانخفاضات المسجلة سنة 2016 فإن السيولة المالية عرفت استقرارا بصفة نسبية بعد الانطلاق في عمليات "السوق المفتوح" لضخ السيولة ابتداء من مارس 2017. وقد عرفت ارتفاعا كبيرا بعد ذلك ابتداء من نوفمبر 2017 وتحسبا لتراكم السيولة البنكية لإضافة إلى توسيع في مهام وفروع البنك و لتفادي أية دفعات تؤدي إلى التضخم، فإن بنك الجزائر قام سنة 2018 برفع الاحتياطات الإجبارية من 4 بالمائة إلى 8 بالمائة.

4.1.3. عرض والتعليق نسبة قروض:

الجدول10: حساب نسبة قروض **لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2016 إلى 2019**.

نسبة السنوات	2016	2017	2018	2019	المتوسط العام
نسبة القروض	71,17	71,27	71,63	75,10	72,29

المصدر: من إعداد الطالبة للاعتماد على قوائم المالية للبنك.

الشكل 11: منحنى البياني تطور نسبة قروض **لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2016 إلى 2019**.

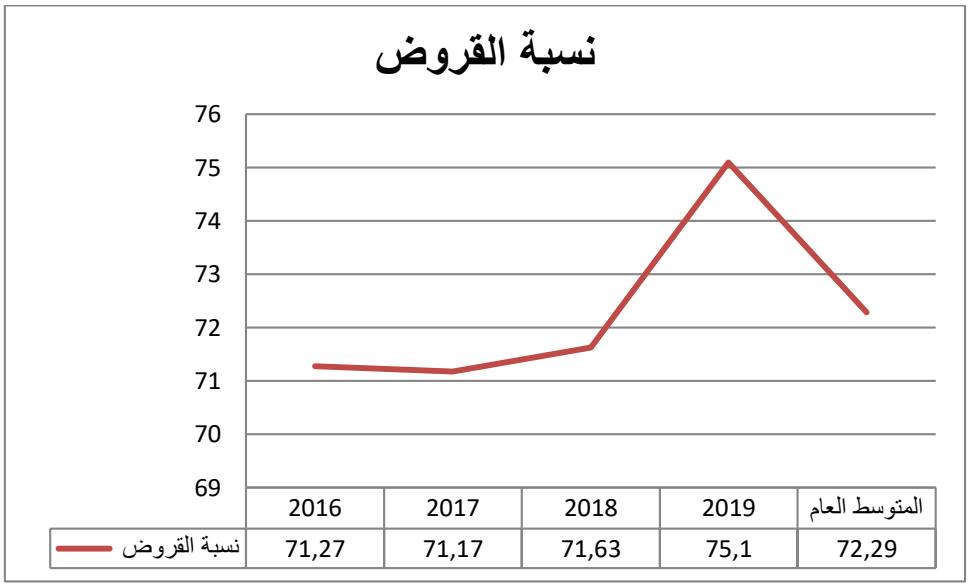

المصدر: من إعداد الطالبة للاعتماد على قوائم المالية للبنك و برنامج EXCEL.

➢ التعليق:

إن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول قد شهدت ارتفاعا خلال جميع سنوات الدراسة إذ بدأت عند أعلى قيمة في السنة الأخيرة من الدراسة والمقدرة ب 75.10 % ويفسر الارتفاع في هذه النسبة إلى تزايد حجم قروض البنك مقارنة بأصوله بينما بلغ المتوسط الحسابي 72.29 %، ما قد يؤدي إلى ارتفاع مخاطر السيولة في ظل احتمال ارتفاع مردودية البنك من القروض، فهذا التزايد نجده نوعا ما من استثمار البنك في منح القروض، وكذا إصدار النظام12-10 ساعد في تجلي هذا التعزيز، وبالتالي نستنتج أن هذا التزايد الطفيف في منح الائتمان سببه مجموعة المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية خاصة البدء في سياسة التنويع ومع إصدار النظام الاحترازي 02-10 بعد ذلك، ثم اعتماد سياسات لمحاربة ظاهرة التسرب النقدي وإطلاق مشروع القرض السندي من طرف الخزينة العمومية عدة مشاريع...إلخ،

4.1.4. عرض والتعليق نسبة التشغيل (نسبة التوظيف) :

الجدول11: حساب نسبة التشغيل **لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2016 الى 2019**.

نسبة السنوات	2016	2017	2018	2019	المتوسط العام
نسبة التوظيف	86,38	77,05	82,44	81,33	81,8

المصدر: من إعداد الطالبة للاعتماد على قوائم المالية للبنك

الشكل 12:منحنى البياني تطور نسبة التشغيل **لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من سنة 2016 إلى 2019**.

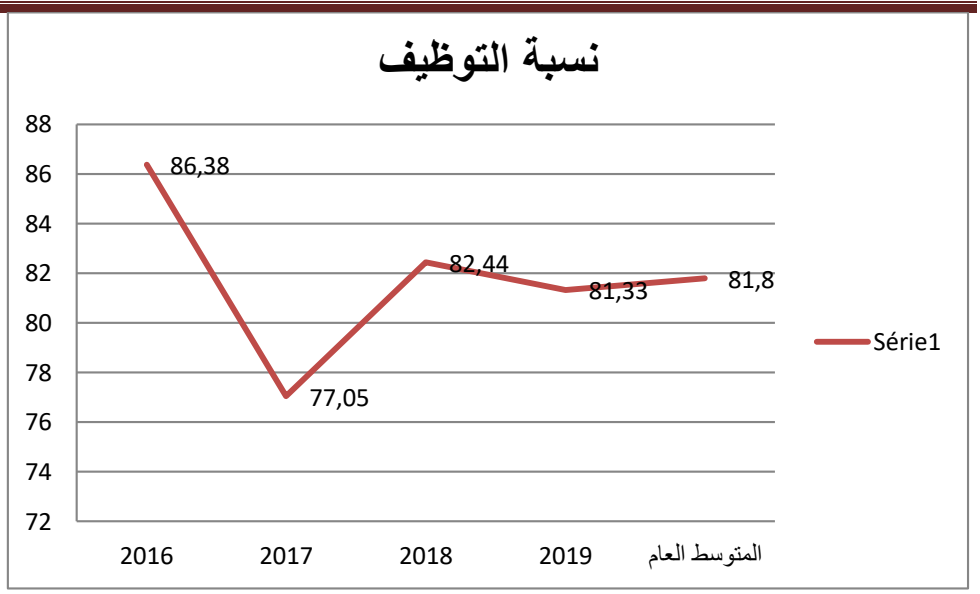

المصدر: من إعداد الطالبة للاعتماد على قوائم المالية للبنك و برنامج EXCEL.

➢ التعليق:

تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين القروض والتسليفات التي يمنحها المصرف بحكم طبيعة عمله إلى إجمالي ودائعه، ومن الجدول يلاحظ ارتفاع هذه النسبة بشكل العام في جميع سنوات الدراسة بحيث بلغ المتوسط العام 84.73% وتدل هذه النسبة على التوظيف الجيد للبنك لأمواله، وهذا مؤشر جيد من حيث التأثير الإيجابي على الأرباح التي يحققها من جهة، ودلالة على كفاءة البنك في تلبية القروض المصرفية لزبائنه من جهة أخرى، إلا أنه قد تظهر خطورة تجاه السيولة في حالة السحب المفاجئ للودائع مما ينبغي أخذ الحيطة والحذر عند منح أي قروض إضافية.

جدول12:معاملات الارتباط بين نسبة سيولة و نسبة الربحية **لبنك الفلاحة و التنمية الريفية**

	نسبة النقدية إلى الودائع	نسبة النقدية الاحتياطي القانوني	نسبة القروض	نسبة التوظيف
عائد على الأصول	-0,28	0,0069	-0,46	-0,16
عائد على حقوق الملكية	0,23	0,59	-0,94	-0,21
عائد على الودائع	-0,29	0,22	-0,71	-0,033
هامش الربح	0,56	0,95	-0,70	-0,755

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول سابقا.

الشكل 13: تطور نسب السيولة

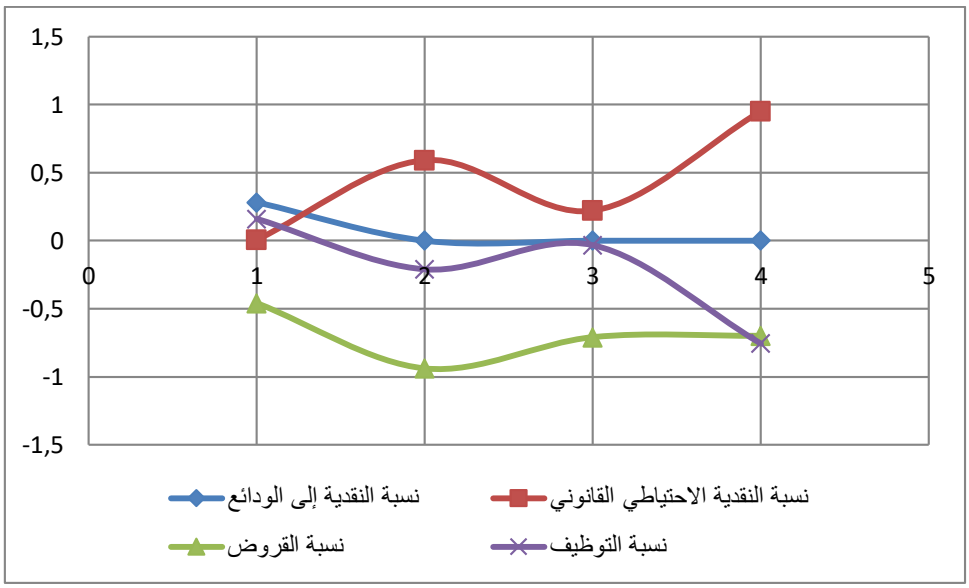

المصدر من إعداد الطالبة للاعتماد على قوائم المالية للبنك و برنامج EXCEL.

- مدى الموازنة بين السيولة والربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

من أجل دراسة مدى التوافق بين السيولة والربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR قمنا بدراسة العلاقة بين نسب السيولة ونسب الربحية، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين جميع نسب السيولة ونسب الربحية وتحصلنا على الجدول رقم 12 حيث يشار فيه الجدول إلى الارتباطات الطردية بلون وردي والارتباطات العكسية بلون أزرق حيث تدل ايجابية معاملات الارتباط بينهما على وجود علاقة طردية وكلما زادت النسبة زادت قوة العلاقة الطردية بما يعني ارتفاع في العوائد والأرباح ، وهذا مؤشر جيد والعكس لعكس إذا كانت قيم معاملات الارتباط سالبة فتعني وجود علاقة عكسية بين نسب السيولة ونسب الربحية بما يعني انخفاض العوائد والأرباح:

تحليل التأثير بين نسبة النقدية إلى الودائع ونسب الربحية :

أظهرت نتائج تحليل الارتباط في الجدول12 أن هناك تأثير طردي لنسبة النقدية إلى الودائع على هامش صافي الربح والعائد على حقوق الملكية، وكان تأثيرها عكسيا نسبة والعائد على الودائع ونسبة للعائد على الأصول نسبة و هما الموجودان للون الأزرق.

تحليل التأثير بين نسبة القروض ونسب الربحية :

نلاحظ أن نسبة القروض تأثيرها كان عكسيا على جميع النسب الربحية وبالتالي فإن الزيادة في نسبة القروض في بنك BADRأدت إلى انخفاض نسب العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح والعائد على الودائع.

تحليل التأثير بين نسبة الاحتياطي القانوني ونسب الربحية:

نسبة الاحتياطي القانوني نلاحظ أن تأثيرها كان متغير وفي تذبذب لجميع نسب الربحية، وهذا يدل على أن ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي إلى انخفاض عام في ربحية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تحليل التأثير بين نسبة التشغيل ونسب الربحية:

نلاحظ أن هناك تأثير كان عكسيا لنسبة التشغيل على كل حيث يصبح التأثير عكسيا سالبا مع جميع نسب الربحية التي تؤدي الزيادة في نسبة التشغيل غالبا إلى انخفاضهم،

خلاصة الفصل

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى التعريف بنك الفلاحة والتنمية، حيث تم التعرف إلى نشأتها واخذ لمحة تاريخية على أهم المراحل الحاصلة فيها، كما تم استعراض هيكله التنظيمي، ثم تطرقنا إلى المنهجية المتبعة في الدراسة حيث اعتمدت على تحليل نتائج مؤشرات، مع ضم البيانات المالية المتمثلة في الميزانيات وجداول حساب النتائج، حيث تناولنا أهم النسب والمؤشرات المالية لسيولة وربحية التي يركز عليها لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

من خلال هذا الفصل يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي تساعد المصارف على اكتشاف نقاط القوة والضعف وعلاقة بين السيولة والربحية وكشف الانحرافات ومحاولة علاجها، وتساعد في التعرف على وضعها المالي، ثم محاولة تقديم نتائج واقتراحات تساعد على تحسين الوضعية المالية للمصارف.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة قمنا بدراسة موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستعمال أهم مؤشرات التحقيق الربحية والقياس السيولة, لأن تقييم الأداء المالي مهم لأي مصرف، ومن خلال التحليل المالي يسعى المحلل المالي استعمال مؤشرات دراسة وتحليل البيانات المالية انطلاقا من الوثائق المالية متوفرة في القطاع البنكية لحكم على كفاءة .

ولقد تطرقنا في بحثنا هذا أحد أهم الأدوات المستعملة في تقييم الأداء المالي داخل المصارف، ومتمثلة في الربحية والسيولة وعلاقة بينهما وتأثير الأزمات المالية والسياسية عليها حتى تتمكن من البقاء والاستمرار.

❖ نتائج الدراسة

الجانب النظري:

- ✓ تعتبر عملية تقييم الأداء المالي للبنك عملية بالغة الأهمية وذلك لما تخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بنك، حيث تمكن من تحديد مستوى تحقيق الأهداف، مما يسمح بالحكم على الفاعلية والكفاءة، وكذا تحديد الأهمية النسبية من النتائج والموارد المستخدمة.
- ✓ التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المتاحة عن المؤسسة مال لحصول على معلومات تستعملها في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات.

الجانب التطبيقي:وقد سمحت لنا الدراسة التطبيقية التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ حقق البنك خلال السنة 2019/2018 نتيجة الاستغلال سالبة182-، فهي بذلك لم تحقق هامش أمان.
- ✓ وضعف السياسات المنتهجة من طرف البنك مع ضعف السياسات التشغيلية،
- ✓ فقد زادت نسبة الاحتياطات البنك بالنسبة مقبولة أكبر من 15 %

- ✓ حقق البنك مردودية موجبة خلال ثلاث سنوات الأولى وبالتالي يمكنها تحقيق الأرباح الاقتصادية وذلك بسبب التسيير الجيد للموارد المتاحة.
- ✓ الإفراط البنك في منح القروض
- ✓ تعثر الأداء المالي للبنك نتيجة إساءة الاستخدام من قبل الموظفين
- ✓ أن البنك يمتلك الأصول عالية الجودة وعالية المخاطرة أي لا يملك توليفة مختلفة من الأصول.

❖ التوصيات:

- ✓ ضرورة متابعة الوضعية المالية للبنك.
- ✓ اهتمام بعملية تقييم الأداء المالي لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف وضعها المالي لتحسينها وضمان استمرارها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها.
- ✓ إجراء المزيد من الدراسات حول تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام المؤشرات المالية الحديثة، بغرض النهوض بقطاع بنكي متميز وفي المستوى المطلوب.
- ✓ الرفع في النتيجة الصافية ومردودية البنك الفلاحة والتنمية الريفية .
- ✓ القيام بدارسة إحصائية وقياسية لمراقبة كفاءة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

قائمة المراجع

المراجع العربية :

الكتب :

- الوثائق الداخلية بنك الفلاحة و التنمية الريفية ،تيبازة .

- اسماعيل ابراهيم عبد الباقي،2016.إدارة البنوك التجارية،ص 183، الاردن، دار غيداء للنشر والتوزيع.
- الخطيب محمد محمود. (2010). الأداء المالي و أثره على عوائد الشركات. *الطبعة الأولى*، ص51. الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع.
- بلال نوري سعيد الكوري، دبوش عبد القادر، 2021، مطبوعة في مقياس تسيير بنكي.ص6 .
- راوية محمد حسن، 2001، إدارة الموارد البشرية ''رؤية مستقبلية''، ص202، مصر، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- محمد جمعة،السعيد فرحات،الأداء المالي لمنظمات الأعمال التحديات الراهنة، الرياض، ص38، دار المريخ للنشر.
- محمد منير شاكر و آخرون، (2005)، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ص12، الأردن. دار وائل.

المجلات :

- خنفري خيضر، بورنيسة مريم، 2017. دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 27، ص58.
- رميسة كلاش، إلهام نايلي،2021، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية البنوك التجارية الجزائرية،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08،العدد 03،ص620.
- زويتة محمد، 2012، دور حساب النتائج حسب الطبيعة في قياس أداء المؤسسة،، مجلة الاقتصاد الجديد،العدد 7،ص 42.
- فائزة عبد الكريم محمد، 2013. تقويم الأداء المالي في شركة التأمين العراقية، مجلة دراسات محاسبية و المالية، المجلد الثامن، العدد 22، الفصل الأول، العراق، ص 297.

- فرج أحمد مزيكه، 2020. أثر عرض النقد في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية من 2004–2018، مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية، العدد الخامس عشر/يونيو، ص 201.
- فرج أحمد مزيكه، 2020. أثر عرض النقد في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية من 2004–2018، مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية، العدد الخامس عشر/يونيو 2020، ص202.
- ماجد مصطفى على الباز.ب س، 2019، إطار محاسبي تحليلي للعلاقة بين الأنشطة خارج الميزانية والمخاطر المالية وأثرها على الميزة التنافسية المصرفية: مؤشر مقترح وأدلة من البيئة المصرية، ص
- لعراف زاهية، قريد مصطفى، 2020، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 14 رقم 01،ص 42.

الأطروحات :

- **إشتعال طه المولى فضل المولى محمد،2017،تقويم الأداء المالي للمصارف باستخدام المؤشرات المالية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي وحد من مخاطره بالخرطوم، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي،جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا،ص**

- مريم بورنيسة. (2021). محاسبة التسيير و دورها في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير: جامعة بومرداس.

- ميموني بلقاسم، قالون جيلالي،تقييم أداء البنوك التجارية "دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و البنك الوطني الجزائري "لفترة 2015- 2017" ، ص123. جامعة أدرار مخبر التكامل الاقتصادي الجزائر.

- سهام شاوش اخوان، 2018. تقييم كفاءة إدارة الأصول والخصوم البنوك التجارة الجزائرية دراسة حالة عينة من البنوك العمومية بوكالات بسكرة خلال الفترة(2007-2017) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، ص 173. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-.

- عزوزة أماني ،(2017). تقييم أداء المالي للبنوك التجارية خلال (2008-2013). ص 88.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة قسنطينة 2.

المراجع الأجنبية :

الكتب :

- Jacques Richard, (1989). L'audit des erformances de l'entreprise, Editions villeguerin, Paris.
- Peter drucker, (2007) people performance, harverd business school press, p23.

- Hou, X., Wang, Q. and Li, C., 2015(. Role of off-balance sheet operations on bank scale economies: Evidence from China's banking sector. Emerging Markets Review, 22, pp.140-153.
- Perera, A., Ralston, D. and Wickramanayake, J. 2014. Impact of off-balance sheet banking on the bank lending channel of monetary transmission: Evidence from South Asia. Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 29, pp.195-216.
- Mckee, G. and Kagan, A, (2018), Managerial implications of off-balance sheet items in community banks. Studies in Economics and Finance, 35(1), pp.178-195.

الأوامر و القوانين:

- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ،يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19 ،ص23،24.

موقع الكترونية:

- BADR BANK www.badrbanque.dz

WWW.APS.DZ

WWW.ASJP.CERIST.DZ

WWW.GOOGLESCOLER.COM

الملاحق

الملحق رقم 01:جدول الميزانية لسنة 2018/2019 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

ETAT FINANCIER 2019

U: en Dinars

ACTIF	31/12/2019	31/12/2018
CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	227 811 806 122,61	247 114 702 439,79
ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	-	-
ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	75 357 868 156,55	75 419 395 920,95
PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	139 139 303 584,12	123 046 776 018,10
PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 044 395 025 003,27	935 338 814 931,82
ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	39 902 769 136,96	39 976 721 625,06
IMPÔTS COURANTS – ACTIF	6 622 069 117,15	11 220 450 721,51
IMPÔTS DIFFÉRÉS – ACTIF	2 283 677 956,25	2 144 932 425,59
AUTRES ACTIFS	5 692 687 038,81	4 390 020 827,60
COMPTES DE RÉGULARISATION	4 595 206 409,61	9 475 230 422,99
PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	13 427 475 311,77	13 508 287 406,81
IMMEUBLES DE PLACEMENT	-	-
IMMOBILISATIONS CORPORELLES	16 648 018 859,23	15 528 620 311,01
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	38 188 189,05	15 278 670,57
ÉCART D'ACQUISITION	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	1 575 914 094 885,39	1 477 179 231 721,80

BADR BANK www.badrbanque.dz

ETAT FINANCIER 2019

U: en Dinars

PASSIF	31/12/2019	31/12/2018
BANQUE CENTRALE	-	-
DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	153 367 636 130,88	75 954 641 636,34
DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	1 234 430 102 825,89	1 196 873 136 972,58
DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	10 195 140 675,06	10 851 513 674,81
IMPÔTS COURANTS - PASSIF	7 398 933 784,99	8 300 547 785,74
IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	339 909 836,54	236 808 085,46
AUTRES PASSIFS	7 191 094 717,03	5 473 113 011,89
COMPTES DE RÉGULARISATION	16 145 653 763,56	20 256 203 734,80
PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	8 897 515 396,75	8 632 476 818,96
SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	-	-
FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	33 106 610 826,50	37 475 913 136,47
DETTES SUBORDONNÉES	8 486 200 000,00	8 486 200 000,00
CAPITAL	54 000 000 000,00	54 000 000 000,00
PRIMES LIÉES AU CAPITAL	-	-
RÉSERVES	37 857 418 955,45	31 635 534 801,48
ECART D'ÉVALUATION	891 364 343,98	636 136 177,56
ECART DE RÉÉVALUATION	8 336 333 753,04	8 336 333 753,04
REPORT À NOUVEAU (+/-)	1 445 631 118,68	(3 425 947 150,83)
RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	4 836 458 885,50	15 647 851 284,80
TOTAL DU PASSIF	1 575 914 094 885,39	1 477 179 231 721,80

BADR BANK www.badrbanque.dz

الملحق رقم 03:جدول خارج الميزانية لسنة 2018/2019 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

HORS BILAN		U: en Dinars
ENGAGEMENTS	31/12/2019	31/12/2018
A ENGAGEMENTS DONNES	450 228 658 965,11	477 393 481 029,62
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	11 547 004,90	15 017 960,98
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	375 038 249 809,45	300 204 402 572,78
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	36 262 465 164,73	86 270 435 271,33
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	38 696 947 027,19	90 682 426 181,08
AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	219 449 958,85	221 199 043,45
B ENGAGEMENTS RECUS	1 255 148 713 494,96	1 239 740 899 159,49
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-2 396 261,70	658 495 218,26
ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	423 908 730 173,43	499 944 615 648,41
AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	831 242 379 583,24	739 137 788 292,82

الملحق رقم02:جدول حسابات النتائج لسنة 2018/2019 لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

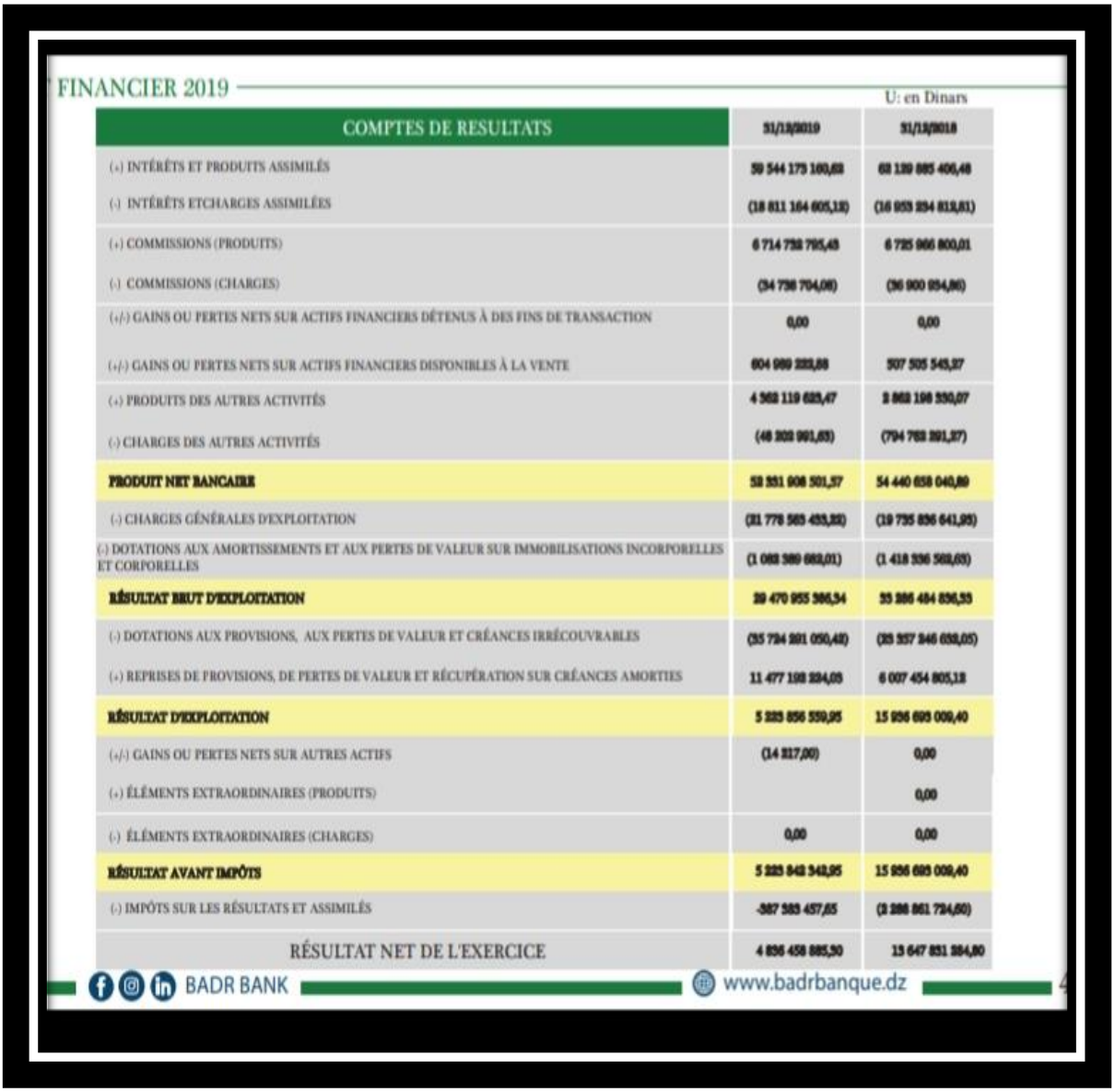

FINANCIER 2019

U: en Dinars

COMPTES DE RESULTATS	31/12/2019	31/12/2018
(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	59 544 173 160,68	68 139 885 406,48
(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	(18 811 164 605,13)	(16 953 234 813,81)
(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	6 714 738 795,43	6 725 966 800,01
(-) COMMISSIONS (CHARGES)	(34 738 704,08)	(36 900 954,86)
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	0,00	0,00
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	604 989 233,88	507 505 545,27
(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	4 562 119 625,47	3 863 198 350,07
(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	(48 203 901,65)	(794 763 291,37)
PRODUIT NET BANCAIRE	52 551 908 501,57	54 440 858 040,80
(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	(31 778 583 455,32)	(19 735 836 641,95)
(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	(1 088 389 683,01)	(1 418 336 588,03)
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	19 470 955 386,54	33 286 484 856,55
(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	(35 734 201 050,48)	(25 357 346 658,05)
(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	11 477 198 224,03	6 007 454 805,13
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	5 223 856 559,95	15 956 695 009,40
(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	(14 217,00)	0,00
(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)		0,00
(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0,00	0,00
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	5 223 842 342,95	15 956 695 009,40
(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-387 383 457,65	(2 288 861 784,60)
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	4 836 458 885,30	13 647 851 384,80

BADR BANK www.badrbanque.dz